

د. مُحَمَّدٌ سَلِيمُ الْعَمْرُ



الاقبساط سلاسل

حوار

١٩٨٧

دار الشروق



الاقبساط
والاسلام
حوار
١٩٨٧

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الشروق

القاهرة: ١٦ شارع حواديت - هاتف ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقية شروق
تلكم 93091 SHROK UN

بيروت: ص.ث. ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٨٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٢ - برقنا وشروق
تلكم SHOROK 20175 LE

SHOROUK INTERNATIONAL 316/318 REGENT ST , LONDON W1 UK TEL 63/2743/4

د. مُحَمَّدٌ سَلِيمُ الْعُرَّةَا

الاقبساط
والاسرار
توا

١٩٨٧

دار الشروق

إهداء

إلى أحمد .. ولدى

أملًا في أن يستمسك بالحق فلا ينحرف عنه ..
وفي أن ينحاز إلى أمة الوسط فلا يتطرف إلى غيرها ..
وفي أن يؤمن بالاستقلال في الرأي فلا يقتل ..
وفي أن يقدس حق الآخرين في ذلك كله فلا يتعصب ..

دكتور محمد سليم العوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ بَرَاهِمٍ
وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى
وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ
مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ (سورة البقرة : ١٣٦)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ
يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ
الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ
وظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَاُولَٰئِكَ
هُمْ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾ (سورة المتحنة : ٨ ، ٩)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

تضم هذه الصفحات مجموعة الحوارات التي نشرتها «الشعب»
الغراء - صحيفة حزب العمل - خلال شهرى فبراير ومارس
١٩٨٧م .

وقد رأيت أن جمع هذه الحوارات في كتيب خاص يوسع دائرة
الاطلاع عليها ، والانتفاع بها والرجوع إليها عند الحاجة . كما أن
مسألة : «الأقباط والإسلام» التي تدور حولها هذه الحوارات مسألة
متجددة . لن يكف أعداء مصر المتريصين بها عن السعى لإثارتها من
حين إلى حين .

ومن المهم ، لذلك ، أن تكون كلمة الفريقين - المسلمين
والأقباط - فيها مسموعة ومعلنة ، ومحفوظة . فإنه إذا كانت الأجيال
التي سبقتنا في الحياة على أرض هذا الوادى الطيب المبارك قد
استطاعت دائماً أن تتجاوز عنها وضعائى السفهاء من أبنائها ، ليخلص
الوادى لأبنائه ، مستظلين جميعاً بظل السماء التي يدين بالعبودية
لخالقها أبناء الهلال وأبناء الصليب معاً ، فإن جيلنا ينبغى له أن يقول

للأجيال التالية كلمته ، ويعلم عقلاء الأمة جميعاً - مسلمين وأقباطاً -
براءتهم وبراءة أهل دينهم - العارفين به والمتبعين لأحكامه - من هذا
العدوان الآثم على أهل الأديان وأماكن العبادة المقدسة .

وتشيع على ألسنة المتحدثين وأقلام الكاتبين - كلما ذكر أمر
المسلمين في علاقتهم بإخوانهم الأقباط - عبارة « عنصري الأمة » ،
وهي عبارة خاطئة موهمة .

خاطئة لأن المصريين في حقيقة الأمر عنصر واحد من وجهة نظر
علم الأجناس ، وهو عنصر يمثل خلاصة اختلاط مستمر وتزاوج دائم
بين سكان الوادي الأصليين ومن وفدوا إليه واستوطنوه من مختلف
شعوب العالم . وقد أصبح هذا الاختلاط امتزاجاً وانصهاراً حتى إنه
من المحال التفريق في أبناء مصر بين أصل وأصل أو فرع وفرع .

وهي عبارة موهمة لأنها توحى إلى السامع - على خلاف
الحقيقة - أن هناك انفصالا شعورياً . أو انغلاقاً اجتماعياً . أو مفارقة
مبينة في العادات والتقاليد والأعراف . وكل ذلك غير كائن . والایحاء
به غير صحيح .

بل لقد أثبت الأستاذ السهوري - رحمه الله - عبارة نقلها عن
بعض الأساتذة الفرنسيين تدل على أن ذلك المعنى قائم مسلّم عند

علماء الاجتماع الغربيين . ونص هذه العبارة هو :

« عندما نستعمل اصطلاح الأمة (الجماعة Société) الإسلامية فإننى لا أعنى بذلك الإشارة إلى مجتمع من المسلمين فقط . وإنما أقصد بذلك مجتمعاً له طابع فذ من المدنية قدمها لنا التاريخ كثمرة للعمل المشترك ساهم فيه جميع الطوائف الدينية التى عاشت وعملت معاً جنباً إلى جنب تحت راية الإسلام - والتى قدمت لنا بذلك تراثاً مشتركاً لجميع سكان الشرق الإسلامى - بنفس الصورة ولنفس الأسباب التى اعتبرناها حضارة الغرب مسيحية وهى تراث مشترك لا يتجزأ ساهم فيه جميع الغربيين بما فيهم اللادينيون والمفكرون الأحرار والكاثوليك والبروتستانت . »^(١)

ولا يحتاج اثبات هذا المعنى - لمن لا يقربه - إلا معايشة المصريين والنظر فى عاداتهم وأعرافهم . ليوفن أنه أمام شعب واحد . وعنصر واحد . وأمة مصرية واحدة .

فى إطار هذا المعنى عاش المصريون المسيحيون والمسلمون حياتهم . وفى إطاره سيستمرون - إن شاء الله - فى بناء نهضتهم

(١) نقلاً عن أوراق الدكتور السنهورى التى يعلها الآن للمتر الأستاذ الدكتور توفيق النشاوى .

ومواجهة تحديات حاضرهم ومستقبلهم .

ومن أجل ذلك رأيت أنه من الواجب نشر هذا المجموع من المقالات شهادة لجيلنا : أن بعض أبنائه قد قالوا كلمة الحق . تساؤلاً وجواباً . وتبييناً وتبليغاً . لم تأخذهم في ذلك لومة لائم . ولم تقعدهم نصيحة مشفق أو متخاذل .

ولا يجوز أن أغفل هنا عن ذكر دور الأخ والصديق والمفكر الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير الشعب . الذى فتح صفحاتها بلا تردد أمام هذا الحوار . فى وقت عصيب بالسبب لأمة جريئة حزبية . فقد دار هذا الحوار فى غمار معركة انتخابية فاسية حشدت فيها القوى السياسية كل طاقاتها . وكان لعادل حسين دور مسيحيته تاريخ مصر - حين يكتب - فى تقديم مفهوم جديد للعمل السياسى العام فى حزب العمل الذى يتبنى إليه ويرأس تحرير جريدته . وفى غيره من القوى السياسية التى تعمل على المساهمة الجادة الفاعلة فى تحقيق التقدم المنشود . والغد المأمول لمصر كلها . والعرب جميعا . والبشر كافة .

والله من وراء القصد .

محمد سليم العوا

الأقباط والسريعة الإسلامية

الوضوح المطلوب*

لاشك أن التيار الإسلامى^١، مصر والبلاد العربية يواجه الكثير من التحديات والمصاعب، وهذا باقرار رواد هذا التيار، وحسب أى نظرة موضوعية من خارجه. وأجيز لننسى أن أطرح هنا وجهة نظر فى الآء كـمصرى مسيحي يعنيه تماسك البناء الوطنى المصرى الذى بقى صامدا آلاف السنين ويتطلع إلى مستقبل أفضل.

إن معظم المصاعب والتحديات التى يواجهها التيار الإسلامى إنما ترجع إلى طرح للتصور الإسلامى للحكم وتنظيم المجتمع، وهذا الطرح غير واضح وغير مقبول من عامة الناس وأركز هنا على خطأ فادح يقع فيه البعض عندما يظنون أن الأقباط والمسيحيين العرب

نعيم تكلا - جريدة الشعب - ١٧ فبراير ١٩٨٧. وقد أشار عادل حسين فى العدد التالى من الشعب إلى تحفظه على بعض تصرفات الأستاذ نعيم تكلا، وعلى الأخص ما نقل عن زيارته لإسرائيل ومع مشاركتى لعادل حسين فى تحفظه على مثل هذا المسلك. بل مع إنكارى على من يقبلون أى تعامل مع العدو الصهيونى. فأنتى أرى فى مقال نعيم تكلا وجهة نظر فبطية جديرة بالاهتمام بها والحوار حولها.

عامة يرفضون التزعة الإسلامية الراهنة لمجرد أنها إسلامية ، أو بدافع من تعصب مسيحي . هذا غير صحيح . فقد كان يمكن أن يكون الأقباط وغير المسلمين عموما في منطقة الشرق الأوسط العربية أكثر الناس قبولا وتأيدا لهذه التزعة الإسلامية لو طرحت نفسها بالشكل الإنساني والقومى والوطني الذي يقبله الجميع مستفيدة من إيجابيات وسلبيات طرح الفكر القومى العربى .

إننا عوضا عن هذا نجد طرحا مبهما متشنجا يثير التساؤلات والمخاوف لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

كيف يراد للمواطن المسيحى أن يقبل ببساطة هذه التزعة التى تقتلع من الأساس دعائم وبندهيات المساواة الوطنية والإنسانية التى يحظى بها ، ولا تقدم أى بديل واضح أو مقنع ؟!

لقد غاب عنهم ذلك الطرح الإنسانى والوطني الرحب الذى يجعل دعوتهم أكثر قبولا . فاتهم أن الأهم الذى كان ينبغى أن يركزوا عليه هو أن يقنعوا بدعوتهم غير المسلمين قبل المسلمين ذاتهم . وأن ذلك وحده هو ضمانه نجاحهم الحقيقى . وما يقدمهم للعالم الخارجى بالشكل الذى يجبره على احترامهم وعمل ألف حساب لهم .

لم يضعوا شيئاً من هذا في اعتبارهم ، ويدّو أنهم رأوا أن حفة من غير المسلمين لا يشكلون أى عبة . ولاهم على الاطلاق اقتناعهم بالنهج الإسلامى لأن المطلوب أن يخضعوا لا أن يقتنعوا ..

إننا نحن المسيحيين المشاركة ندرك بوضوح أن للحضارة الإسلامية فترات زاهرة أورثتنا جزءاً أساسياً من تكويننا الثقافى والقومى . ولقد كنا وسنبقى أكثر العناصر توافقاً وفاعلية فى سياق الإسلام الحضارى القومى . والترعة الإسلامية الراهنة أمامها امكانية لتحقيق أعظم النجاح وسنكون أول المنضوين تحت لوائها والفاعلين فيها بحوية إذا لم تغب عنها بدهيات إنسانية ووطنية لانتصير مطلقاً أنها مما يتنافى مع روح الإسلام الأصيل .

فما الذى يمنع دعاة النهج الإسلامى المخلصين أن يعلنوا للمسيحيين المشاركة بكل الوضوح وبتفصيل دقيق مقنع : اننا نقدم لكم بالنهج الإسلامى كل ما أنتم متمسكون به فى النهج الوطنى القومى العلمانى ، بل ونزيد عليه وبضمانات أقوى ؟

أليس لديهم مقولة سوى إن هذا هو إسلامنا وعليكم أن تخضعوا له سواء اقتنعتم أم لم تقتنعوا ؟

إن الأمر بيننا وبينهم بسيط غاية البساطة ولا يتطلب كثير جدل .

ما الذى يمنعهم أن يعلنوها واضحة لنا (لسوء فهمنا لجهلنا لها جسنا ..)
ان ماتمسكون به أيها الأخوة المسيحيون من مساواة وطنية وانسانية
فى ظل النظام القائم إنما نكفله لكم بالتام ونزيد عليه مع ضمانات
تستند إلى عدالة سماوية وليست أرضية ؟

هل يوجد فى الإسلام مايتنافى مع تلك المقولة ؟
لانتقد بذلك مطلقا .

هل فى نفوسهم غرض مايتنافى مع تأكيد هذا المعنى ؟
لم يترك لنا البعض منهم إلا أن نشك فى هذا .

إننا لانعمم وإنما نعنى هؤلاء الذين لا يأبهون باقامة أى حوار
معنا . ولا تعنيهم مخاوفنا وتساؤلاتنا فى شئ بل يفسروها التفسير
الخاطئ كأنها اعتراض على أركان العبادة الإسلامية .

الأقباط والشرعة الإسلامية نعم للحوار والوضوح*

في عدد الشعب الأخير (الثلاثاء ١٧ فبراير ١٩٨٧) نشر مقال أحسبه من أهم ما نشر في موضوعه في السنين الثلاثين الأخيرة . وهو يقينا أوضح ما نشر في الموضوع وأصرحه من جانب إخواننا الأقباط على الأقل .

المقال عنوانه : الأقباط والشرعة الإسلامية : الوضوح المطلوب والمقال يثير سبع قضايا ، لا أريد أن أخصها لثلاأخل بجودة عرضها ولا بسلاسة منطقتها ، وأحيل القارئ - لزاما - إلى قراءة المقال في أصله المنشور في الصفحات السابقة .

والقضية المركزية في المقال كله تدور حول انعدام الحوار بين الداعين إلى تطبيق الشرعة الإسلامية وبين إخوانهم الأقباط خاصة . وغير المسلمين بوجه عام . وحول عدم وضوح مايريده دعاة العودة إلى تطبيق الشرعة الإسلامية .

. دكتور محمد سليم العوا . جريدة الشعب ٢٤ فبراير ١٩٨٧ .

ولاشك أن الدعوة إلى الحوار دعوة نبيلة . يقبلها بل يطلبها كل صاحب قضية يريد عرضها على الناس . ولاشك أن الدعوة إلى الوضوح دعوة إلى واجب يحقق لأصحاب القضية - قبل غيرهم - أكبر فهم لقضيتهم . وأوسع انتشار لها .

ولكن السؤالين اللذين يتعين علينا أن نجيب عليهما : من أى موقع يكون الحوار ؟ وهل تثبت (الأدبيات) المتداولة حول موضوعنا صلق دعوى عدم الوضوح ؟

في تقديري أن الحوار بيتنا وبين إخواننا الأقباط بوجه خاص . وبين غير المسلمين (المشاركة) بوجه عام يجب أن يقوم على أساس وقوفنا في موقع واحد : أعني هذا الوطن الشرقى - مصر وغيرها - الذى ضمنا منذ كان لنا وجود . وسيضمنا إلى يوم الدين . فى هذا الوطن قامت لنا جميعا حضارة زاهرة . كان أحد عناصرها بل لا أغالى إن قلت : كان النظام الحاكم فيها . الموجه لنشاطها هو النظام الإسلامى أى الشريعة الإسلامية .

وهذا النظام هو تراثنا - جميعا - من حيث هو تاريخ . وهو ملكنا - جميعا - من حيث هو تراث عربى . أو شرقى . نتمى إليه بقدر ما يتمى هو إلينا . وهو المكون الأساسى لفكرنا القانونى حين نشرع أو نقضى أو نتعامل فتتفق أو تختلف منطلقين من بعض

مفاهيمه . أو مختلفين حول بعضها .

وإذا كان الشرق - بغير شك - ذا شخصية حضارية متميزة ضمت
فيمن يصطبغون بصبغتها المسلم والمسيحي واليهودي على سواء . فإن
من أهم معالم هذه الشخصية الحضارية تميز النظام القانوني لنا بقيامه
على أساس من الشريعة الإسلامية . ولم يكن هذا النظام - تاريخيا -
قائما في أى جزء منه على التمييز ضد أحد ولا لصالح أحد . وليس في
قواعده ما يميز هذا التمييز . وليس فيمن يدعون اليوم إليه - على
بصيرة - من يقرون وقوعه أو مشروعيته .

فليكن الحوار بيننا وبين إخواننا الأقباط - خاصة - إذن من
منطلق أنهم لا يخالفوننا أو يختلفون معنا في الدعوة إلى تطبيق الشريعة
الإسلامية إذ هي - على ما وصفت - تراثنا معا . والاستمسك بها
واجبنا معا . ثم ليكن بيننا داخل نظام هذه الشريعة . وفي ظل
أحكامها التي تكفل لنا استقلالنا الفكرى والتشريعى واستمرار تميزنا
الحضارى . ماشئنا من حوار حول ماشئنا من نقاط مادام كل منا - كما
هو الواقع - سيحترم أصول عقيدة الآخر وخصوصيات الأحكام
المرتبة عليها .

ولست أريد الاقاضة في تفاصيل الجزئيات التي قد يدور الحوار
حولها . وقد نتفق بعده . وقد نختلف فنختار - عندئذ - ماتراه

غالبيتنا بروح الأخوة الواعية والوطنية المخلصة . مراعين في الاختيار ما يوجب التطور العصري وما يحقق للأمة تماسك بنيانها وقوة كيانها واستقلال قرارها ..

ونحن واخواننا الأقباط - خاصة - وغير المسلمين الشرقيين - عامة - شركاء في هذه الأوطان التي فرقها يد الاستعمار . وأضعفها اعتمادها - حتى اليوم - على دولة التي تتحكم في كل شيء حتى أقواتنا . وأنهيكها الصراع المستمر قريبا من نصف قرن مع الحربة المغروسة سما زعافا في جنبها : إسرائيل .

ولا يحقق شيء خلاصنا من ذلك كله إلا وحدة أوطاننا هذه . وارتباطها بجامع يحقق سياسيا وقانونيا ما هو قائم عمليا . وثابت استمرار تاريخيا . من وحدة شعوبها وتناصرها وتآخيا في كل الظروف ولو برغم إرادة الأنظمة . أو ضد هذه الإرادة في كثير من الأحيان .

فأي الطريقين أهدى وأحكم ؟ أن نكون معا أصحاب وطن قوى مرهوب الجانب عزيز الكلمة . وذلك هو ماثمره الوحدة التي ندعو إليها ونرغب في اقامتها على أساس أقوى من إرادة الحكام . ومن تقلبات أهواء الأنظمة : ندعو إلى اقامتها على أساس الإسلام

نفسه الذى يكفل لنا ولحكامنا كل ما يمتنى مخلص لنفسه ووطنه ، كما
كفل ذلك وحققه دائما .

أم نبقى كما نحن الآن : أشلاء متفرقة . ومزقا متحاربة . لا يكاد
يعرف لنا كيان واحد مستقر لاتنهشه فتن الأعداء أو جهالات الأبناء أو
غفلة الأصدقاء ؟

وإذا كان الإختيار - بلا تردد - هو اختيار القوة الوطنية ضد
الضعف ، والوحدة ضد التفرق ، والعزة ضد الهوان ، أفلا يكون
طبيعيا أن ندعو إخواننا الأقباط - خاصة - وغير المسلمين الشرقيين -
عامة - إلى العمل معنا بقلوب متآلفة وأيد متكاتفه لاعادة مجد الشرق
ووحدة وعزته : ، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء .

وليوقن إخواننا الأقباط أن هذا الدعوة لاتغيب عنها - كما تخوف
الأستاذ نعيم تكلأ فى مقاله - بدهيات الإنسانية والوطنية ، بل إن
هذه البدهيات - وهى عند الناس اليوم مقررات قانونية تحميها
نصوص بشرية متغيره - وقد أطاح بها من شاء حين شاء بجبروت زائف
طاغ أصاب المسلمين والأقباط على سواء . أقول إن هذه البدهيات
هى عند اللاعن إلى سيادة الشريعة الإسلامية بعض عقيدتهم التى
يحميها إيمانهم ويلزمهم بها إسلامهم .

ولهذا حديث مفصل يبدأ بأصول الإسلام . ويعرج على أهم مايشير التخوف - النظرى - من منقولات فقه الفقهاء . ويهتدى بحقائق التاريخ ويستضىء بروح الأخوة الإنسانية . ويبنى على مقومات نجاح المشاركة الوطنية .. أرجو أن يتسع له صدر « الشعب » الغراء فى بعض أعدادها القادمة .

وقد اتسع بالفعل . فتشرت خلاصة الدراسة المنشورة فى الصفحات ٢٧ - ٥٣ من هذا الكتيب فى عدد من متالين منها .

واجب الأقباط العاجل*

القضية بالغة الخطورة :

ولامفر من وضعها في صياغة كنا تؤثر أن نتجنبها .

السلبية السياسية للأقباط التي افضت بهم إلى عزلة حقيقية عن المشاركة الواجبة في العمل السياسي .

إننا لانعزف على وتر الطائفية . وإنما ندق الجرس لنحذر من أوضاع خاطئة هي التي تكرر الطائفية وتذهب بنا إلى مخاطر فادحة .

لذلك أتوجه بالخطاب إلى إخواني الأقباط وأنا منهم وقد كنت أفضل في أى شأن وطني أن اتوجه بالخطاب إلى إخواني المصريين غافلا عن أية هوية لهم سوى الانتماء لمصر والوطنية المصرية .
لاشك أن السبب الرئيسي لعزوف الأقباط عن المشاركة السياسية

* حلمي جرجس . جريدة الشعب ٣ مارس ١٩٨٧ .

إنما يرجع إلى غياب الديمقراطية لسنوات طويلة . ولكن الأوضاع أخذت في التغير نحو الأحسن مع بداية السبعينيات . ومع بداية الثمانينيات أخذت التجربة الديمقراطية في مصر انعطافة حاسمة نحو الرسوخ كتجربة سياسية عصرية . ولا ينكر منصف أن مصر ٨٧ إنما تنعم بمناخ ديمقراطي لم تنعم به من قبل ولا يحظى بأقل القليل منه وطن من الأوطان العربية الشقيقة .

في هذا ما الذي فعله الأقباط ليعوضوا عن عزوفهم السابق ؟
مامدى استفادتهم من الفرصة المتاحة ليندمجوا في العمل الوطني ؟
يؤسفني أن أقول : لا شيء . وكأن الأوضاع لم تتبدل والمناخ لم يتحسن .

إن تواجد الأقباط في الأحزاب السياسية الراهنة تواجد رمزي لا يمثل بأي حال حجمهم العددي ومكانتهم في المجتمع . ولذلك فقد أنت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة مؤسفة في هذا المجال مما اضطر الحكومة إلى تعيين أعضاء أقباط في المجلس النيابي لتسد الثغرة الفادحة في التمثيل السياسي للأقباط . ولكن في هذا لا تملك الحكومة أن تعين أكثر من خمسة أعضاء يضافون إلى من تم انتخابهم وتبقى الصورة ناقصة تبعث على التساؤل الحزين .

لماذا ؟

السبب يمكن فينا يا أخوتي قبل أن يرجع إلى أى عوامل خارجية أخرى . إنه نظرة للأمور وعقلية ووجدان صاغتها أجيال طويلة من المعاناة . ولكن الشعوب الناضجة تغير دائما من ذاتها لتتلاءم مع المتغيرات من حولها . إن الظروف التى أدت إلى الكون فى الخمسينيات والستينيات من القرن الحالى بعد مشاركة فعالة بحوية عارمة طوال النصف الأول من هذا القرن . أقول إن هذه الظروف هى غير الظروف التى تبدى أمامنا الآن والتى لا يمكن أن نتجاوب معها بذهنية ووجدان عصور سابقة .

إن غياب الأقباط عن المشاركة فى العمل السياسى الآن إنما يشكل خطرا فادحا لا يهدد الوجود القبطى وحده وإنما الوجود المصرى بأكمله ومن هنا فإن الشأن يصبح وطنيا ومسئولية الأقباط مسئولية وطنية تجاه الوطن ومجموع الأمة قبل أن يكون تجاه الطائفة .
أناشد إخوتي الأقباط .

تجاوزوا هذا الموقف الجامد المقيت واندفعوا بحوية وجسارة إلى الساحة الرحبة التى تتسع لكم مع إخوتكم فى الوطن وهى وحدها التى تصهرنا فى بوتقة واحدة كما صهرتنا من قبل بوتقة الدفاع عن الوطن فى ساحة الحرب .

ليكن الانضمام إلى حزب من الأحزاب القائمة مسؤولية أساسية
لدى كل واحد منكم وواجبا ملحا .

ربوا أبناءكم على هذا الوعي فهو ضمانتهم الحقيقية للمستقبل .

إننا يا أخوتي لانشكو ولانتظلم .

لانتطالب ولانريد لأنفسنا مغنا .

وإنما ندخل إلى ساحة من الالتزامات والمشقات .

لانهربوا من هذه الساحة لأنه لا أمان ولا إستقرار خارجها .

كل القصور المشيدة خارج هذه الساحة مشيدة على رمال ويمكن
أن تجرفها أية موجة أو ريح .

إرفعوا أصواتكم يا إخوتي ببلاغة جديدة غير التي تعلمناها من
خطباء النفاق وحكاماء الخوف .

بالوضوح والصراحة والمشاركة تكسبون ثقة ومحبة إخوانكم في
الوطن .

ومرة أخرى .

المسئولية وطنية في المقام الأول فاحملوها على عاتقكم ولا تتوانوا
وتطلعوا للمستقبل ..

النظام الإسلامى ووضع غير المسلمين*

● النظام الإسلامى هو النظام القائم على الشريعة الإسلامية .
المؤسسة تفاصيله على وفق قواعدها فى الاجتهاد والاستنباط والتفسير
والتأويل . وغير المسلمين هم شركاء المسلمين فى الوطن منذ كانت
للإسلام دولة : دولته الأولى فى المدينة المنورة ودوله التى توالى
أيامها بعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى . وحتى
يوم الناس هذا .

ولعله من الغنى عن البيان أن من سنن الله فى الاجتماع البشرى أن
يتجاور فيه أهل مختلف الملل والنحل كما يتجاور أهل مختلف الألسنة
والألوان وهم جميعا أخوة لأب وأم . وإن تباعد بمعانى الأخوة
الإنسانية طول الأمد بين الأصول والفروع .. ولقد قرر القرآن الكريم
هذه الحقيقة فى قوله تعالى :

« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا

دراسة للدكتور محمد سليم العوا . نشرت خلاصتها فى جريدة الشعب ٣ مارس و ١٠
مارس ١٩٨٧ .

وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله أتقاكم ،^(١)

وفي حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع
خاطب الناس جميعا بقوله :

« يا أيها الناس إن ربكم واحد . وإن أباكم واحد . كلكم
لآدم وآدم من تراب »^(٢)

١ - أصول ثلاثة :

على هذه الأصول الثلاثة أقيمت نظرى فى هذا الموضوع وإليها يرد
كل ماتضمنته هذه الدراسة من أفكار وآراء . يستوى فى ذلك ما هو
اجتهاد أتحمّل تبعاته وحدى . وما هو ترجيح لرأى سابق من الفقهاء
بالاجتهاد فلى نقله . ولصاحبه فضله وأجره .

فالأصل الأول : تحكيم نصوص الشريعة الواردة فى القرآن
الكريم والسنة الصحيحة : فما جاء فى هذه الأصول فالعمل به
واجب . وما وافقها فالعمل به صحيح . وما خالفها مما ليس منها فهو
على أصحابه رد ، والعمل به اجتهاد بشرى . لصاحبه إن كان
مجتهدا ، أو مؤهلا للاجتهاد . أجره . وعليه إن لم يكن كذلك إنمّه
ووزره .

والأصل الثانى : قبول ماتقتضيه المشاركة فى الدار . أو الوطن

بتعبيرنا العصري . فكل ما حقق مصالح المشتركين معا فيه جاز . وكل ما أهدرها فهو بالاهدار أولى وأحق . وقد قَعَدَ هذه القاعدة الأصوليون والفقهاء حين قرروا : أن الشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد . وان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح . وكل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل .^(٣) ولا يبعد من يقول إن هذه القواعد محل اتفاق الفقهاء على اختلاف مذاهبهم وتنوع منازعهم في الاجتهاد والفتيا والاستنباط .

والأصل الثالث : إعمال روح الأخوة الإنسانية . بدلا من إهمالها . فكل قول أو رأى أو فعل نافي روح الأخوة فقد غفل صاحبه عن أصل من أصول الإسلام عظيم . نطق به القرآن الكريم . والسنة الصحيحة . وصدر عنه في أقوالهم وأفعالهم أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والسلف الصالحون وتبعهم في كل عصر دعاة الإسلام الهادين المهديين . بل وعاش في ظله رعابا دولة الإسلام منذ كانت وإلى يوم الناس هذا : في مدنهم وقراهم . وأفراحهم وأحزانهم . ويبيعهم وشرائهم . وأعيادهم ومواسمهم . حتى إنه لولا الاستمسك المحمود للمسلمين وغير المسلمين بشعائر دينهم الظاهرة . ما عرف منهم مسلم بإسلامه ولا كتابي بكتابه .

٢ - الأصول القرآنية :

فأما القرآن الكريم فإن دستور العلاقات بين المسلمين وغيرهم فيه
بيّنه قول الله عز وجل :

« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من
دياركم . أن تبروهم . وتقسطوا إليهم . إن الله يحب المقسطين . إنما
ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم .
وظاهروا على إخراجكم . أن تولوهم . ومن يتولهم فأولئك
هم الظالمون »^(٤)

والر: هو الفضل والخير. والقسط: هو العدل^(٥) فهما بنص
القرآن الكريم مطلوبان من المسلم للناس كافة . بل للخلق كافة .
ويستوى في ذلك من الناس من آمن بالإسلام ومن كفر به . اللهم
إلا إذا كانوا يقاتلونه في دينه . ويخرجونه من داره أو يظاهرون على
إخراجه .

وهذا الدستور القرآني عام يشمل غير المسلمين أيا كان دينهم أما
أهل الكتاب : اليهود والنصارى فلهم أحكام أكثر تفصيلا لما يليق
بهم من البر وما يجوز . بل ما يندب القرآن إليه . من الود .

فطعامهم للمسلمين مباح . وطعام المسلمين مباح لهم . وهل

يستقيم الجوار في الدار وأحد الجارين ممنوع من تناول طعام جاره ؟ !
« وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم .
والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من
قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي
أخلان » (٦)

ونكاح نسائهم جائز . وإن منع الإسلام رجالهم من التزوج
بنساء المسلمين فما ذلك إلا فرع لأصل قرره الإسلام في تنظيم الحياة
الزوجية : أن القوامة والرئاسة فيها للرجل . وهو لا يؤمن بالإسلام
فكيف يؤمن على المسلمة أن تكون له زوجا . وهي مكلفة أن تقيم
شعائر دينها . وتطيع ربها ؟ وبعض الطاعات وبعض المنهيات متصل
أوثق اتصال بالحياة الزوجية . وبعضها متعلق بأخص خصائص
العلاقة بين الزوجين . أما المسلم حين يتزوج الكتابية فهو مؤمن
بدينها . مصدق بكتابها . موقر لنيها . لا يتم إيمانه إلا بذلك كله .
فأى خشية على دينها تكون منه ؟ (٧)

وحياة المشتركين - في البيت أو الوطن - لا تخلو من مسائل تثير
الجدل ويدور حولها النقاش . فعندئذ يكون ميزان المسلم الذي يزن به
ما يحل له وما لا يحل هو قول الله تعالى :

« ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ، إلا الذين ظلموا منهم . وقلوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد . ونحن له مسلمون »^(٨)

وهذا النص القرآني وإن كان عاما في كل جدل يتصور وقوعه بين المسلمين وأهل الكتاب ، فإن أولى ما يتبع فيه حين يكون الجدل في أمر ديني . تجنبنا لإيغار الصدور ، وإيقاد نار العصية والبغضاء في القلوب^(٩) بل إن عفة اللسان واجبة على المسلم حتى مع المشركين من عبدة الأوثان . ففيهم نزل قول الله تعالى :

« ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله . فيسبوا الله عدوا بغير علم »^(١٠)

وفي القرآن الكريم نصوص عديدة تنهى عن موالاة غير المسلمين أو غير المؤمنين . منها قوله تعالى :

« لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء ، إلا أن تتقوا منهم تقاة . ويحذركم الله نفسه . وإلى الله المصير »^(١١)

وقوله سبحانه :

« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين

أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطانا مبينا ، ؟ (١٢)

وقوله تعالى :

، لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله
ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ، . (١٣)
هذه الآيات ونظائرها . وهى كثيرة . تقرر أصلا قرآنا خاصا
بوجهة الولاء : لمن يكون ولأء المسلم ؟ وأين يقف حين يقع التراع أو
يحدث الصراع أو تورى الحرب زندها بين المؤمنين والكافرين ؟
والجواب فى القرآن الكريم صريح قاطع . إن المؤمن لا يوالى -
حيثئذ - إلا الله ورسوله والمؤمنين .

وهذا الأصل محاط بالضوابط التى تحول دون تحوله إلى عداوة
دينية أو بغضاء عقيدية . أو فتنة طائفية : (١٤)

١ - فالهى ليس عن اتخاذ المخالفين فى الدين أولياء بوصفهم شركاء
وطن أو جيران دار أو زملاء حياة . وإنما هو عن توليهم
بوصفهم جماعة معادية للمسلمين تتخذ من تميزها الدينى لواء
تستجمع به قوى المناوئة للمسلمين والمحاداة لله ورسوله .

ولذلك تكررت فى النصوص القرآنية عبارة ، من دون
المؤمنين ، للدلالة على أن الموالاة المنهى عنها هى الموالاة التى

يترتب عليها انحياز المؤمن إلى معسكر أئمة دينه وعقيدته . من حيث هم أئمة هذا الدين وهذه العقيدة .

٢ - إن المُوادة المنهى عنها هي موادة المحادين لله ورسوله ، لا موادة مجرد المخالفين ولو كانوا سلماً للمسلمين . فقد ربط القرآن الكريم النهي عنها في سورة المجادلة بالمحادة لله والرسول . وفي سورة المنتحنة باخراجهم الرسول والمؤمنين من ديارهم بغير حق : « يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم » .

٣ - إن غير المسلم الذي لا يحارب الإسلام قد تكون مودته واجبة وصلته فريضة دينية . وذلك شأن الزوجة الكتابية وأهلها الذين هم أخوال أبناء المسلم وجدته وجده . وكلهم من الأرحام الذين صلتهم واجبة على المسلم . ومودتهم قرينة يراد بها وجه الله تعالى . وقطيعهم ذنب وإثم . ويكفي ١٥ مافي الحديث القدسي :

« الرحم مني .. من وصلها وصلته ومن قطعها قطعته » (١٥)
وشأن الجار . الذي بلغ من تكرار جبريل الوصية به أن ظنَّ النبي أن الله سيجعل نه في الميراث نصيباً : « مازال جبريل يوصيني بالجار . حتى ظننت أن سيورته » .

٤ - إنه لاشك في أن الإسلام يعلى الرابطة الدينية على كل رابطة سواها . فالمسلم أخو المسلم . والمؤمنون أخوة . والمسلم أقرب إلى المسلم من أى كافر . ولو كان أباه أو أخاه أو ابنه . ولكن ذلك لايعنى أن يلتقى المسلم بالعداوة إلى غير المسلم لمجرد المخالفة في الدين أو المغايرة في العقيدة . بل الأصل هو المودة والبر . والاستثناء - عندما تقوم دواعيه وأسبابه - أن يمتنع المسلم عن موالاتهم أو مودتهم . انتصارا لدينه . وانحيازاً لأهل عقيدته .

هكذا فصل القرآن الكريم في أصول العلاقات بين المسلمين وغيرهم وعلى هدى هذه الآيات ينبغى النظر إلى تنظيم هذه العلاقات وتقويم ما كان منه في تاريخنا وتراثنا . وتوجيه ما يكون في حاضرننا ومستقبلنا . فكيف صنعت السنة ؟

٣ - صنع النبوة :

كان أول لقاء بين الإسلام - نظاما للدولة - وبين غير المسلمين - مواطنين في الدولة الإسلامية - هو الذى حدث في المدينة المنورة غداة هجرة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إليها .

هناك كتب النبي - صلى الله عليه وسلم - أو أمر بكتابة - الصحيفة التى عرفها التاريخ الإسلامى السياسى باسم : صحيفة

المدينة . أو دستور المدينة أو كتاب النبي إلى أهل المدينة . (١٦) فماذا فيها عن غير المسلمين ؟

نقرأ في هذه الوثيقة التي أنشئت بمقتضاها أول دولة إسلامية في التاريخ أنها :

- كتاب من محمد النبي رسول الله . بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب . ومن تبعهم فلحق بهم . وجاهد معهم .
- إنهم أمة من دون الناس .

- وأن من تبعنا من يهود . فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم .

- وأنه لا يحير مشرك مالا لقريش ولا نفسا ولا يحول دونه على مؤمن .

- وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين .

- وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين . لليهود دينهم . وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم : إلا من ظلم وأثم .

ثم تعدّ الوثيقة : الوثيقة النبوية . تسع بطون من اليهود بأسمائهم فتقرر أن لهم مثل ماليهود بني عوف . وتضيف أن مواليهم وبطانتهم كأنفسهم .

وأن بينهم النصيح - هم والمسلمين - على من حارب أهل هذه الصحيفة وأن بينهم النصر والنصيحة . والبر دون الإثم . وأن يهود الأوس ومواليهم وأنفسهم . على مثل ما لأهل هذه الصحيفة وأن البر دون الإثم . وأن الله على أصديق ما في هذه الصحيفة وأبره .

فهذه الوثيقة تجعل غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها . لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين . وعليهم من الواجبات مثل ما على المسلمين . ويجب أن تقرأ إلى هذه النصوص - التي طبقت بالفعل حتى نقض اليهود وعدهم وخانوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحاربهم - التوجيهات النبوية :

- « من آذى ذمياً فأنا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة »

- « من آذى ذمياً فقد آذاني . ومن آذاني فقد آذى الله »

- « من قتل معاهداً (أى ذمياً) لم يرح رائحة الجنة . وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً »^(١٧)

والعهود التي كتبها صلى الله عليه وسلم إلى بعض أهل الكتاب جديرة بالنظر فيها : نظر اقتلاء واتباع . فقد كتب إلى أهل نجران :
« ... ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله على

أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدتهم... وكل ماتحت أيديهم من قليل أو كثير - لا يغير أسقف من أسقفية ولا راهب من رهبانية ، ولا كاهن من كهانة... ولا يطاء أرضهم جيش - ومن سأل منهم حقا فينبهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين...^(١٨) ومثل ذلك في كتاب خالد إلى أهل الحيرة . وقد أقره الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، واعتبره الفقهاء - بتعبير الإمام أبي يوسف في خراجهم - نافلا على ما أنفذه عمر إلى يوم القيامة .^(١٩)

ولاشك عندنا في أن الأحكام النبوية الخاصة بمعاملة غير المسلمين يجب أن تتخذ معيارا للحكم على الآراء الفقهية المختلفة في هذا الخصوص فما وافق هذه الأحكام من اجتهاد للفقهاء جاز لنا أن نأخذ به - إن حقق المصلحة في عصرنا - وما تعارض معها أو تناقض فلا تترتب علينا إن طرحناه جانبا - عند الاجتهاد في تنظيم الدولة الإسلامية الحديثة - وأسقطناه من حسابنا .

٤ - الزمة عقد لاوضع :

الزمة في اللغة هي العهد والأمان والضمان^(٢٠) . وهي في الاصطلاح الفقهي عقد مؤبد يتضمن إقرار غير المسلمين على دينهم ، وتمتعهم بأمان الجماعة الإسلامية وضمانها بشرط بنهم الجزية وقبولهم أحكام دار الإسلام في غير شؤونهم الدينية .^(٢١)

وهذا العقد يوجب لأطرافه حقوقا مبادلة . أو حقوقا لكل طرف وواجبات عليه . ولكتنا قبل أن نمضى فى الإشارة إلى هذ الحقوق والواجبات نقرر الحقائق التالية :

أولا : إن « فكرة عقد الذمة » ليست فكرة إسلامية مبتدأة . وإنما هى مما وجدته الإسلام سائعا بين الناس عند بعثة النبى صلى الله عليه وسلم^(٢٢) فأكسبه مشروعيته . وأضاف إليه تخصيصا جديدا بأن حول الذمة من ذمة التعاقد أو المجير . إلى ذمة الله ، سوله والمؤمنين . أى ذمة الدولة الإسلامية نفسها . وبأن جعل العقد مؤبدا لا يقبل الفسخ - مادامت الدولة الإسلامية التى أبرمته قائمة - حماية للمداخلين فيه من غير المسلمين .

ثانيا : إن الجزية - وقد كترت تعليقات الفقهاء وتأويلاتهم لها - لم تكن ملازمة لهذا العقد فى كل حال كما يوحى بذلك . بل يصرح . تعريفه الفقهى . وأصبح أقوال الفقهاء فى تعاملها أنها بدل عن اشتراك غير المسلمين فى الدفاع عن دار الإسلام . لذلك أسقطها الصحابة والتابعون عن قبل منهم الاشتراك فى الدفاع عنها^(٢٣) : فعل ذلك سراقه بين عمرو مع أهل أرمينية سنة ٤٢٢هـ^(٢٤) وجيب بن مسلمة الفهرى مع أهل

انطاكية^(٢٥) ووقع مثل ذلك مع الجراجمة - وهم أهل مدينة تركية - من الروم في عهد عمر رضى الله عنه . وأبرم الصلح مندوب أبي عبيدة بن الجراح وأقره أبو عبيدة فيمن معه من الصحابة^(٢٦) . وصالح المسلمون أهل النوبة على عهد الصحابي عبد الله بن أبي سرح على غير جزية بل على هدايا تتبادل بين الفريقين في كل عام^(٢٧) وصالحوا أهل قبرص في زمن معاوية على خراج وحياد بين المسلمين والروم .^(٢٨)

ومن هنا نقول : إن غير المسلمين من المواطنين الذين يؤدون واجب الجندية . ويسهمون في حماية دار الإسلام لا تجب الجزية عليهم .

وفي بعض كتب الفقه تصوير يأباه العدل الإسلامى . وترفضه النفوس الكريمة لكيفية أخذ الجزية - عند وجوبها - من غير المسلمين - وهذا التصوير مما لا أصل له في الإسلام . وقد صدق الإمام النووي حين قال : (هذه الهيئة المكروهة) باطلة . ودعوى استحبابها أشد خطأ) .^(٢٩)

ثالثا : إن الدول الإسلامية القائمة اليوم تمثل نوعا جديدا من أنواع

السيادة الإسلامية لم يعرض لأحكامه الفقهاء المقلدون لأنه لم يوجد في أزمانهم .

وهي السيادة الميمنة على وجود أغلبية مسلمة . لا على فتح هذه الدول بعد حرب بين المسلمين وأهلها . وهذه الأغلبية شاركها في إنشاء الدولة وإيجادها أقلية أو أقليات غير مسلمة فكيف تكون أوضاعها ؟

إن هذه الصورة الحالية للدولة الإسلامية تقتضي اجتهدا يناسبها في تطبيق الأصول الإسلامية عليها واجراء الأحكام الشرعية فيها .

وهذا إجمال يحتاج إلى تفصيل فنقول :

إن الدولة إسلامية التي قامت بعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . وفتح الله على خلفائها في حقها المتابعة ما يعرف اليوم بالعالم الإسلامي . وهي الدولة التي طبقت فيها الأحكام الشرعية والفقهية المدونة في كتب الفقه إلى اليوم . هذه الدولة قد انقضت بانحسار سلطان الخلافة الإسلامية . عن معظم أجزائها وسيطرة الاستعمار الغربي عليها . وانقطاع العمل بأحكام الشريعة فيها .

وقد قاومت الشعوب هذه الموجات الاستعمارية . على عتوها وجبروتها . مقاومة بلغ مداها عشرات من السنين . بل جاوز في .

بعض الأحيان قرنا كاملا من الزمان . وشارك فيها . حيث كان في الشعب مسلمون وذميون . الفريقان جميعا . فخاضا معارك المقاومة معا ، وقتل أبناؤهم بيد الطغيان الأجنبي أو طغيان العملاء المحليين معنا . ومن مسلسل المقاومة المستمرة . وقوة الصمود المتجددة . وحركة التاريخ الذي يداول الله سبحانه وتعالى بين الناس أيامه . من ذلك كله نشأت الدول الإسلامية القائمة اليوم .

روى شجرة استقلالها أبناؤها جميعا بدمائهم . ودعا إلى حريتها وعمل لها المفكرون والسياسيون منهم جميعا . وخرج الاستعمار أو أخرج من جل الوطن الإسلامي الذي تعددت فيه الدول . فكيف يصنع أبناؤها ؟ هل يقتلون حتى تخلص الدار لبعضهم والذمة للآخرين ؟ أم يتعارفون ليرتقوا بأوطانهم . ويحفظ بعضهم حق بعض . وتهتدى أغليبتهم المسلمة في ذلك بكتاب ربها وصنيع نبيها بدلا من أن تستمسك باجتهادات ناسبت الزمن الذي صيغت له ولم تعد تناسب أزمائها ؟

ذلك هو الذي يوجبه تحقيق مصالح الأمة . وذلك هو الذي يدل عليه النظر إلى فعل الصحابة رضوان الله عليهم في غير حالة من حالات تعاملهم مع غير المسلمين . بل ذلك هو عين ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حين أنشأ في المدينة دولة الإسلام الأولى .

ولانشك لحظة . ولا مادونها . أنه لولا نقض يهود المدينة عهدهم .
وغدرهم بالنبي والمسلمين لبقى العهد محترماً وفاءً من النبي صلى الله
عليه وسلم بعهده . وأداء لحق شركائه فيه . لكنهم خانوا فعوقبوا .
وغدروا - والغدر لازال من شيمهم - فطردوا من المدينة إلى غير
رجعة إن شاء الله .

والشأن في النص القرآني المقرر للجزية - عندنا - كالشأن في
النص القرآني المعدد لمصارف الزكاة . فقد أجمع الصحابة موافقين
لعمى رضى الله عنه على عدم اعطاء المؤلفة قلوبهم ما طالبوا به من
سهمهم من الزكاة لأن الله قد أعز الإسلام وأغنى عنهم . وقال
الفقهاء : اجماع صحيح . ورأى فقهى سديد لأن للحكم علة دار
معها . فحيث توجد يوجد الحكم . وحيث تتنى يتنى الحكم .^(٣٠)

وكذلك الجزية . عللها الفقهاء في أصح أقوالهم بعدم مشاركة
غير المسلمين في المجتمع الإسلامى في الدفاع عنه . ونصوا على
مقروطها بقبولهم المشاركة فيه^(٣١) . وقد فعلوا .

ورتبها النص القرآني على حال القتال الذى ينتهى بأداء أهل
الكتاب لها وهى حال لم تعد قائمة اليوم .

فبقى النظر إلى مصلحة المسلمين ، بل إلى مصلحة الأمة جميعاً

بأبنائها كافة . أن تتعاون وتتساند . فتنمو وتقوى وتنهض . بدلا من أن تتعادي وتتباغض فتمكّن لأعدائها من نفسها بتنازعها المؤدى لفشلها وذهاب ريحها وفقدان هيبتها وقوتها .

٥ - الحقوق والواجبات :

في ظل تطبيق أحكام عقد الذمة ثبتت به حقوق لأهلها . تقوم كلها على قاعدة أصلية : أن لهم مثل ما للمسلمين . وعليهم مثل ما على المسلمين إلا ما استثنى بنص أو إجماع . وذلك هو مقتضى الشركة في الوطن الواحد . فأول الحقوق هو تمتعهم بحماية الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي . التي تشمل حمايتهم من كل عدوان خارجي . ومن كل ظلم داخلي .

فأما الحماية من العدوان الخارجي فيجب لهم ما يجب للمسلمين . ويجب على الحاكم المسلم أن يوفر هذه الحماية لهم (ولو كانوا منفردين ببلد) لأن أحكام الإسلام جرت عليهم . وتأبّد عقدهم . فلزمه ذلك كما يلزمه للمسلمين .^(٣٢)

بل لقد نص الفقهاء بلسان ابن حزم الظاهري - على أن (من كان في الذمة وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح ، ونموت دون ذلك ، صونا لمن هو

في ذمة الله ورسوله ، فإن تسليمه دون ذلك إهمال لعقد الذمة (ويعلق القرافي - المالكي - على هذا النص فيقول : (فعقد يؤدي إلى اتلاف النفوس والأموال صونا لمقتضاه عن الضياع : إنه لعظيم) . (٣٣)

وحين كانت القيادة الفقهية الراشدة آخذة مكانها الصحيح في سلم القيادة الإسلامية استمسكت بذلك حتى أصرّ شيخ الإسلام ابن تيمية على اطلاق من في أسر التار من أهل الذمة مع اطلاق المسلمين ، فقال لقائد التتر (لا نرضى إلا بافتكاك جميع الأسارى من اليهود والنصارى فهم أهل ذمتنا ولا ندع أسيرا لا من أهل الذمة . ولا من أهل الملة) . (٣٤)

وأما الظلم في العلاقات الداخلية ، فقد تكاثرت على تحريمه نصوص القرآن والسنة ، ونطقت باستنكاره في خصوص أهل الذمة أحاديث رسول الله عليه وسلم والآثار عن أصحابه . حتى صرح غير واحد من الفقهاء بأن قواعد الإسلام تقتضي أن ظلم الذمى أشدّ إثماً من ظلم المسلم . (٣٥)

وحق الحماية يشمل الدماء والأنفس والأموال ، حتى قال على رضي الله عنه (من كانت له ذمتنا فلبه كدبتنا) . (٣٦)

وفي الفقه آراء تختلف وتتفق ، يتخير منها الناظر ما وافق هذه الأصول فيقبله ، ويرد مالا يوافقها ولايعمله. والأمثلة على ذلك كثيرة .

فأصح القولين أو الأقوال : حرمة ما لهم ولو لم يكن متقوما في نظر الإسلام كالخمر والخنزير ، وجواز إقامة دور العبادة التي يتعبدون فيها ، وقبول شهادتهم إلا في الأمور الدينية للمسلمين من نحو الزواج والطلاق وما يجرى مجراها ، وجواز أمان الفرد منهم موقوفا على اجازة الإمام فإن لم يحزه وجب عليه رد المؤمن إلى مأمنه ، ويجب ضمان الحياة الكريمة لهم عند الكبر ، بل إن ذلك من فروض الكفايات : إذا عجز عن القيام به بيت المال وجب على المسلمين كافة لايسقط إلا بأدائه ويجب . على الأصل نفسه . فك أسراهم من أيدي المحاربين . والحق جواز تولى القادر منهم الوظائف العامة في الدولة إلا ما كان ذا صبغة دينية كالامامة ورئاسة الدولة وقيادة الجيوش في الجهاد والولاية على الصدقات ونحوها .

ومع هذه الحقوق - أو مقابلها - يثبت عقد الذمة ثلاثة واجبات على أهل الذمة :

أولها : أداء التكاليف المالية من جزية وخراج وضرائب وغيرها . وقد بينا حقيقة الجزية ، وهم في تكليفهم بالخراج والضرائب

الأخرى سواء المسلمين فليس فيها شئ يجب باختلاف الدين . وإنما
تجب على أنواع الأموال والتجارات والأراضي المزروعة دون نظر إلى
صاحب أى منها : أمسلم هو أم غير مسلم .

وثانيها . الترام أحكام القانون الإسلامى . لأنه قانون الدولة
التي هم مواطنوها . ويحملون جنسيتها . وهذا كما يجب عليهم يجب
على المسلمين من أبناء الدولة . فلامزية فيه لأحد . ولانقص يدخل
به على أحد .

وثالثها : مراعاة شعور المسلمين . فلا يجوز لهم أن يسبوا الله ولا
رسوله ولأدينه ولا كتابه جهرة . ولا أن يروجوا من الأفكار ماينافى
عقيدة الدولة مالم يكن ذلك جزء من دينهم كالتثلبث والصليب عند
النصارى .^(٣٧) وعلى أن يقتصروا في ذلك على أبناء ملتهم .
لايذيعونه في أبناء المسلمين ليفتنوهم عن دينهم .

وهذا الواجب يقابل الواجب الملقى على المسلم ديننا باحترام
ديانات الأنبياء قبل محمد صلى الله عليه وسلم . وبالامساك عن
جلال أهلها إلا بالتي هي أحسن . وبالاحسان اليهم أداء لحق ذمة
الله ورسوله والمؤمنين . وإذا انتقلت تلك الحقوق والواجبات في الدولة
الإسلامية العصرية من النطاق العقلى إلى النطاق الدستورى ، فإن
ذلك لا يؤثر بشئ في الترام الدولة الإسلامية العصرية بها : قضاء من

حيث هي واجب أو حق دستوري . وديانة من حيث هي راجعة في أصل تقريرها إلى وضع ديني . وفي ذلك مزيد تحقيق لمصلحة غير المسلمين في الدولة الإسلامية . وزيادة ضمان لحماية حقوقهم . فإن ما أوجبه الدين لن يستطيع حاكم مسلم أن يتحلل منه أو يجاهر بعدوان عليه أو انكار له .

٦ - في ظلال الأخوة :

إن الذي يدرس نظاما طبق في دنيا الناس أكثر من عشرة قرون لا ينصف إن لم يدرس مع أحكامه المنصوصة آثاره المطبوعة في القلوب . الماثلة في حَيِّ العلاقات بين الخاضعين لهذه الأحكام . وإذا كان التطور الوطني والدولي قد قادنا إلى الاجتهاد في فهم بعض النصوص وبعض الأوضاع فإن الواقع العملي للحياة بين المسلمين وغيرهم من مواطني الدولة الإسلامية لأكثر إشراقا وإنصافا مما يظن بعض الجامدين . ويروج له بعض المتعصبين من الفريقين جميعا . ويشير بينهم من حين إلى حين أعلاء وحدتهم والمستفيدون من فرقهم وهوانهم وضعفهم من الغربيين والشرقيين على حد سواء .

ففي مآثور السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قيامه لجنازة يهودي وقوله حين سئل : أتقوم لجنازة يهودي يا رسول الله ؟ : أليست

نفساً؟^(٣٨) ومنها أنه مات ودرعه مرهونة عند كتابي^(٣٩) في بعض قوت أهله . وقد كان أصحابه يكفونه لو أراد . ولكن كان يشرع للأمة ويعلمها حسن التعامل مع الآخرين .

وفي الصحيح من المروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يسأل القادمين من الأمصار عن أحوال أهل الذمة . وَيَشَدَّدُ فِي الْمَسْأَلَةِ حَتَّى يَقَالَ لَهُ : لَانَعْلَمُ إِلَّا وِفَاءً وَبِرًا مُحْضًا . فيقول : الحمد لله . ومات وهو يوصي الخليفة بعده خيراً بأهل ذمة المسلمين . وأن يقاتل من ورائهم - يعني بجمعهم - ولا يكلفهم فوق طاقتهم .^(٤٠)

وإذا قفزنا عبر القرون المتوالية من تاريخ الإسلام نجد في القرن الميلادي الحالي شهادة من المعتمد البريطاني في مصر نشرتها الصحف البريطانية في ٢٦/١/١٩١١م نصها (إن المسلمين والأقباط يعيشون معا بهدوء واطمئنان بصفة عامة . إذا ماتركوا وشأنهم . وإن أسوأ خدمة يمكن أن نقدمها - يعني الانجليز - للأقباط هي أن تكون معاملتهم كجماعة أو طائفة منفصلة) .^(٤١)

ولم يغب ذلك عن الفقهاء فقرر القرافي في معنى البر بهم أنه : (الرفق بضعيفهم ، وسد خلة فقيرهم ، وإطعام جائعهم ، وكساء عاريهم . ولين القول لهم على سبيل التلطف والرحمة . واحتمال

إذيتهم في الجوار مع القدرة على ازالته لطفاً بهم لا خوفاً . والدعاء لهم بالهداية وأن يجعلوا من أهل السعادة . ونصيحتهم في جميع أمورهم . في دينهم ودنياهم . وحفظ غيبتهم . إذا تعرض أحد لأذيتهم . وصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم . وإيصالهم إلى جميع حقوقهم) . (٤٢)

. ذلك هو ما سميناه في مطلع هذا البحث مقتضى الأخوة الإنسانية التي عاش في ظلها المسلمون وغير المسلمين . فهل لأحد بعد ذلك مطلب ؟ وهل فوق هذا البر والفضل من بر وفضل ؟ ولنا قال على رضى الله عنه لواليه على مصر (وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم ... فانهم صنفان : أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق) (٤٣) وصدق الله تعالى :

(قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا . وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق . ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم . لانفرق بين أحد منهم . ونحن له مسلمون) . (٤٤)

الاحالات والمراجع

- (١) سورة الحجرات : ١٣
- (٢) الإمام أحمد ، المسند ، وقد صححه ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ، ط محمد حامد الفقى ، ص ١٤٤ .
- (٣) انظر قواعد الأحكام في مصالح الأنام . لسلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام وعلى الأخص ج ٢ ص ١٤٢ . ومقدمة الأشباه والنظائر للسيوطى . والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٠ . والمدخل الفقهى للأستاذ مصطفى الزرقا ج ٢ ص ٩٦٩ .
- (٤) سورة الممتحنة . ٨ . ٩ .
- (٥) المصباح المنير . مادة بَر . ومادة قسط . وأنظر : زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزى . ج ٨ ص ٢٣٧ .
- (٦) سورة المائدة . ٥ .
- (٧) أنظر في تفصيل ذلك . أحكام الأسرة في الإسلام . لأستاذنا الشيخ محمد مصطفى شلبي ط بيروت سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م . ص ٢٣٠ .
- (٨) سورة العنكبوت : ٤٦ .
- (٩) يوسف القرضاوى . غير المسلمين في المجتمع الإسلامى . القاهرة ١٩٧٧ . ص ٦ .
- (١٠) سورة الأنعام : ١٠٨ .
- (١١) سورة آل عمران : ٢٨ .
- (١٢) سورة النساء : ١٤٤ .

- (١٣) سورة المجادلة : ٢٢ .
- (١٤) يوسف القرضاوى . المصدر السابق . ص ٦٩ - ٧٠ .
- (١٥) معناه متفق عليه . وهو فى البخارى بلفظ مختلف . أنظر : محمد قواد عبد الباقي اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان . ج ٣ حديث رقم ١٦٥٥ . ص ١٨٨ .
- (١٦) أنظر نصها الكامل فى : محمد سليم العوا . فى النظام السياسى للدولة الإسلامية . ط ٦ . القاهرة ١٩٨٣ ص ٥٣ - ٥٩ .
- (١٧) أنظر تخریج هذه الأحادیث فى : يوسف القرضاوى . المرجع السابق . ص ١٢ وكلها أحادیث صحيحة .
- (١٨) أبو يوسف . كتاب الخراج . ص ٧٨ حيث روى نص الكتاب .
- (١٩) أبو يوسف . المصدر السابق ص ١٥٥ و ١٥٩ .
- (٢٠) أنظر : عبد الكرم زيدان . أحكام النمين والمستأمنين . ط بيروت ١٩٧٦ ص ٢٢ . ويوسف القرضاوى . ص ٧ . وفى الاستعمال القرآنى والنبوى للكلمة ، ذمة ، أنظر : فهمى هويلى . مواطنون لانميون . ط القاهرة ١٩٨٥ ص ١١٠ - ١١٢ .
- (٢١) عبد الكرم زيدان . المصدر السابق . يوسف القرضاوى . المصدر السابق .
- (٢٢) فهمى هويلى . المصدر السابق وهو ينقل عن : صبحى حمصانى : القانون والعلاقات الدولية فى الإسلام .
- (٢٣) تاريخ الطبرى . لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى . ج ٥ ص ٢٥٠ . وقد جمع فهمى هويلى فى المصدر السابق (ص ١٣٦ - ١٣٨) نصوصا كثيرة تدل على هذا .
- (٢٤) المصدر نفسه . ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وفيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أجاز ذلك وحسنه .
- (٢٥) وهبة الزحلى . آثار الحرب فى الفقه الإسلامى . ط ٢ ص ٢٠٩ - ٢١١ .
- (٢٦) البلاذرى . فتوح البلدان . ط بيروت ١٩٥٨ . ص ٢١٧ .
- (٢٧) و(٢٨) وهبة الزحلى . المصدر السابق .

- (٢٩) أنظر لتفصيل ذلك : وهبة الزحيلي . المصدر السابق . ص ٧٠٥ - ٧٠٦ .
- (٣٠) تفصيل ذلك . وتأصيل وتأيد ث : أستاذنا الشيخ محمد مصطفى شلى تحليل الأحكام . ط ١٩٤٧ ص ٣٨ . ويذكر الشيخ محمد متولى الشعراوى (الشورى والتشريع ص ٢٢) أن المؤلفه ملوهم هم أهل الكتاب . وهذا وهم فالصحيح أنهم كانوا من مشركى العرب حديثى الإسلام وكانوا يعطون سهمًا من الزكاة لشيتهم على الإسلام .
- (٣١) أنظر المراجع المشار إليها آتفا بصدد هذه المسألة .
- (٣٢) يوسف القرضاوى . المصدر السابق ص ١٠ . حيث ينقل عن مطالب أولى الهى شرح غانة المنهى . وهو من كتب الخنابلة . ج ٢ ص ٦٠٢ - ٦٠٣ .
- (٣٣) القرافى . الفروق . ج ٣ ص ١٥ .
- (٣٤) يوسف القرضاوى . المصدر السابق ص ١٠ . والخبر بتفصيله فى ترجمة ابن تيمية الموسعة التى كتبها العلامة أبو الحسن النلوى فليراجع .
- (٣٥) القرضاوى . المصدر السابق . ص ١٢ وهو ينقل عن حاشية ابن عابدين .
- (٣٦) سنن البيهقى . ج ٣٤ .
- (٣٧) القرضاوى . المصدر نفسه . ص ٤٢ .
- (٣٨) الحديث رواه البخارى وغيره .
- (٣٩) القرضاوى . المصدر السابق . ص ٤٩ . والحديث فى صحيح البخارى .
- (٤٠) الحراج لأبى يوسف . ص ١٣٥ .
- (٤١) مصطفى الفقى . الأقباط فى السياسة المصرية . ط القاهرة . ص ٣٨ .
- (٤٢) القرافى . المصدر السابق . ص ١٥ .
- (٤) نهج البلاغة . بشرح الإمام محمد عبده . ج ٤ . ص ٥١٨ (ت : عبد العزيز سيد الأهل) .
- (٤٤) سورة البقرة : ١٣٦ .

الفتنة الطائفية : من المستفيد ؟ وكيف يكون العلاج ؟*

الفتنة الطائفية هي الحدث الأهم اليوم على الساحة المصرية المائجة بعشرات الأحداث . وعشرات الأسباب لشغل الناس . ومنذ كشف النقاب عن أحداث سوهاج وأسيوط والكتاب في الصحف المصرية كلها يتناولون موضوع الفتنة الطائفية بتوجهات شتى . إلا أن

دكتور محمد سليم العوا . جريدة الشعب ٢١ مارس ١٩٨٧ . وقد كتب الأستاذ عادل حسين في تقديم المقال ، ومقال الدكتور ميلاد حنا الذى يأتى نصه مايلى :

حزب العمل واضح وحازم فى قضية وحدة الأمة المصرية وصفوف حزبنا مفتوحة أمام إخواننا الأقباط لكي نعمل معا من أجل نهضة الوطن وضرب أعدائه وقد تصور البعض أن موقفنا هذا بعيد عن باقى الأخوة فى التيار الإسلامى . ولكن أثبتت المواقف المتتالية للتحالف الإسلامى أن هذا التصور غير صحيح . فبرنامجنا كان واضحا وصرىحا .. وما أعلنه الأستاذ حامد أبو النصر . وما كتبه الدكتور محمد سليم العوا فى جريدة الشعب .. كان يؤكد الإنسان والصدق ..

وأعتقد أن من حقنا أن يؤكد أن التحالف أكبر من أن يكون حزبا فيما أعلنه وما نمثله من روح أمتنا وتطلعها إلى النهضة .

إلا أن حماية وحدة الأمة أصبحت تتطلب حركة قومية عملية فى الشارع فالشعب =

الجامع بين الكاتبين جميعا هو توجيه الاتهام إلى أيد أجنبية باتخاذ أسباب هذه الفتنة . واصطناعها . بل وإيجادها من العدم .

وكثير من الكاتبين حدد الجهات التي يوجه الاتهام إليها . أو تحوم الشبهة حولها . وكان أوضح ما كتب في ذلك وأصرحه هو ما كتبه الأستاذ أحمد بهجت في عموده الشهير ، صندوق الدنيا ، في أهرام الأربعاء ١٩٨٧/٣/١١ في هذا المقال يتهم الأستاذ أحمد بهجت بوضوح وصراحة بحسبان له : إسرائيل بأنها المستفيد الوحيد من بذور الفتنة الطائفية في مصر .

بل إنه ينقل عن مصادر إسرائيل نفسها أن هذا السعى الحيث يمثل هدفا صهيونيا استراتيجيا . خلال التسعينات من هذا القرن . غايته الانتهاء بمصر ثم السودان وليبيا وغيرهما إلى دويلات صغيرة بلا نفوذ حقيقى . ولا قوة فاعلة . تعيش جميعا - عندئذ - تحت رحمة

هو صاحب القضية ، ويجب أن يمسكها بيده ليضمن على مصيرها وهذا ما طالب به د . محمد العوا في مقاله ، وقد عرضنا الاقتراح على المجاهد الوطنى اللاح د . ميلاد حنا فتحمس للتحرك في هذا الاتجاه . وقد لا يتفق الأستاذان في كل النقاط وكذلك قد اختلف معها بدورى في هذه النقطة أو تلك . ولكن لانشك أن صديق النية يجمعنا جميعا فتجاوز الخلافات الفرعية لتصل إلى الهدف الكبير النيل . ولتتحرك إذن قبل ان يفوت الوقت ..

الكيان الصهيوني الذي سيكون - في زعمهم - منفردا بالقوة العسكرية . والتفوق التكنولوجي .

والشواهد على صلق هذا الاتهام لا تحصى . فالمواجهة العسكرية التي انتهت بأكبر نصر حققته الصهيونية : معاهدة السلام مع مصر . واجهضت بهذه النهاية ملحمة النصر المصرية العربية في رمضان ١٣٩٣هـ لا يؤمن - من جانب إسرائيل - تجددتها مرة أخرى أو مرات . حتى تحقق الأمة العربية . بل الأمة الإسلامية . أملها في تطهير الأرض المقدسة من حكم العنصرية الصهيونية وطغيانها وبغيها ، ولا سبيل إلى منع هذا التخوف من مواجهة عسكرية جديدة إلا باغراق مصر - ومصر على وجه الخصوص . ومصر أولا . ومصر آخرها - في مستنقع لا تخرج من خلال نصف قرن أو يزيد . وإن خرجت فهي ستكون محطمة القوى . متهاكة البنيان . لا تفكر إلا في نفسها . وعدوها قد أصبح في ذاتها . فلا مجال حينئذ للتفكير في إسرائيل . أو غيرها من الأعداء الخارجيين .

ويساند إسرائيل في أحلامها هذه ، وفي تدبيرها واصطناعها لأحداث الفتنة الطائفية في مصر . قوى أجنبية متعددة تنسى - حين يكون الموضوع تحطيم القوة المصرية العربية الإسلامية - كل خلافاتها العقدية والنظرية ، لتتفق على طعن مصر في مقاتلتها كلها : الأزمة

الاقتصادية . وافتقاد العدالة الاجتماعية والقضاء على ثمرات
الاستقلال السياسى والاقتصادى النسبى . والاكتثار من الديون تمهيدا
لاستكمال احكام القبضه القاتلة على المدين العاجز عن الوفاء . وأخيرا
التفريق بين أبناء الأمة باستخدام العاطفة الدينية التى يرى كل مصرى
نفسه جديرا بالاستشهاد دون المساس بمقدساتها وحرماتها . مسيحيا
كان أم مسلما .

وإذا كان بعض محررى الصحف الحكومية قد طالبوا بجرأة .
يحسدون عليها . بأن يكون الحل الوحيد لمحنة الفتنة الطائفية هو :
مزيد من الحزم من جانب الحكومة ومزيد من القوة والهيبة . فإن
هذا ليس فى حقيقته إلا دعوة إلى مزيد من الحل البوليسى الذى
أنفق حتى الآن - وسيخفق دائما - فى حل أية مشكلة لها طابع
فكرى أو عقيدى لأن الإدارة التى تمارس هذا الحل ليست مؤهلة
بطبيعة تركيبها التنظيمى والتدريبى لمواجهة المشكلات الفكرية
والعقيدية ، ولأن اطراف هذه المشكلات يتعاملون دائما - أو عادة -
مع المؤسسة البوليسية تعاملهم مع الأعداء الذين يحذرونهم ، ويتوقون
البوح لهم بمشاعرهم أو خواطرهم أو حتى مخاوفهم .

لذلك فإننا نرى أن العلاج الحقيقى لهذه المحنة الجديدة يجب أن
يكون مغايرا للعلاج التقليدى بشقيه : الشق البوليسى الذى لحصنا

عيبه الأساسي . والشق العاطفي الذي يكتفى بذكر مآثر الوحدة الوطنية المصرية . وترديد أمجاد التعامل القبطي - المسلم في مختلف مراحل الحياة المتصلة بين أبناء الدينين منذ كان الإسلام مع المسيحية على أرض مصر . ونحن لا ننكر هذه الأمجاد . ولا نتناساها . بل نذكر معها أن الكنيسة والمسجد اللذين أحرقا في سوهاج في ساعة واحدة من يوم الجمعة واحد . بناهما أحد أبناء سوهاج المسلمين . وأن مطرانية أبو تيج كبرى مطرانيات أسيوط مبنية على أرض تبرع بها الوطني المعروف محمد بك همام . من أعيان النخيلة . وما كان هؤلاء ليصنعوا ذلك إلا وهم يعتقدون أن أبناء مصر جميعا يتوجهون بدينهم إلى رب واحد يعبدونه جميعا . ولئن اختلفت الشعائر الظاهرة بين المسلمين والأقباط . ولئن تباينت بعض العقائد . إنَّ المحور الذي يدور أبناء الدينين حوله لواحد : عبادة الله تعالى والإيمان بالرسالة والرسول .

ومع ذلك كله . فإن تذكر هذا والتذكير به لا يكفي لعلاج محتتنا الطائفية الجديدة .. وإنما العلاج يقتضى تضافر القوى الوطنية والدينية جميعا للتصدي لعوامل الفتنة وأسبابها والوقاية من تجددتها . وهو محتمل في أية لحظة ، حتى إن الأنبا باخوم راعى كنيسة العذراء في سوهاج قد اعتذر - فيما نقلت الصحف - عن قبول مساهمة الدولة في اصلاح الكنيسة . ونقلت الصحف عنه - وأرجو أن تكون مخطئة -

أنه بدأ في إقامة متاريس من الأسمنت المسلح أمام الكنيسة لحمايتها من أى اعتداء جديد وليس ذلك إلا دليلا على أن الجرح الذى أحدثه العدوان الآثم على الكنيسة لم يتدخل في نفس راعيها . بمحضر المواساة العاطفية وإعلان حسن النوايا الذى قام بهما فضيلة المفتي وفضيلة وزير الأوقاف .

ولذلك فانه ينبغي أن يأخذ تضافر القوى الوطنية والدينية - هذه المرة - شكلا عمليا مباشرا وفوريا ، فتكوّن في القرى والمدن والأحياء لجان شعبية خالصة ليس فيها عناصر رسمية أو حكومية مهمتها أمران :

أوهما : ترسيخ روح الأخوة الإنسانية والدينية بين أبناء مصر جميعا . وعلى الأخص بين الأقباط والمسلمين : حبا لمصر وخوفا عليها وضنا بها أن تحوّلنا الفن الضارية إلى لبنان آخرا . بل أن الموقف في مصر أشد خطرا وأبعد أثرا ألف مرة منه في لبنان ..

وثانها : حماية أماكن العبادة والمقدسات الدينية كلها من أية محاولة للعبث بأمنها أو تعريضها للخطر .

وإذا كانت الحياة المصرية اليوم تموج بمتطلبات المعركة الانتخابية من الدعاية للأفكار والبرامج . ومن اجتماع الناس للقاء المرشحين أو استقبالهم ، وللتدريس في البرامج الانتخابية المطروحة فان هذه

الحركة الدائبة هي أنسب الأوقات للبدء في تكوين اللجان المطلوب تكوينها .

ولاشك أن هذا النداء - بل هذه الاستغاثة - توجه أول ماتوجه إلى القوى الوطنية التي تجعل الإسلام أساس برنامجها وتأتي في مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين التي تحالفت مع حزبي العمل والأحرار في هذه المعركة الانتخابية . فقواعد هذه الجماعة التي رأينا تأثيرها وانتشارها في المعركة الانتخابية الماضية (١٩٨٤) وفي تشييع جنازة الراحل الكريم الأستاذ عمر التلمساني . قادرة بانضباطها وحسن فهمها لرسالة الإسلام على السعي منذ الآن لتكوين هذه اللجان في كل قرى مصر ونجوعها : من أنفسهم ومن يستجيب لهم بصرف النظر عن أى إنتماء أو اختلاف سياسى أو حزبي حقيقى أو مصطنع فإن مصر فوق الأحزاب والقوى السياسية جميعا . لا يبقيا ويحفظها لأبنائها إلا اتحادهم في وجه عدوها . واستمسكهم بدينهم الإسلامى والمسيحى في وجه صيحات الإلحاد الرامية إلى تفرغ البلاد من روحها . وموجات التخريب الرامية إلى زرع الحقد والكراهية في نفوس شعبها .

والخطاب في هذا النداء - بل الاستغاثة - يتوجه ثانيا إلى القوى القبطية القومية والمحلية أن تمد يد القبول أو يد المبادرة إن لم يبادر غيرهم إلى تكوين تلك اللجان الشعبية الجادة الصادقة في كل مكان

يجتمع على الحياة فيه أقباط ومسلمون ، ليتعاون الجميع على حماية حق الجميع في الحياة وفي ممارسة تدينه كما يدين به ويعتقد فيه .

والنداء - والاستغاثة - تتوجه ثالثا وأخيرا إلى الأحزاب السياسية الرسمية جميعا وإلى المرشحين في مجلس الشعب كلهم : أصحاب القوائم والمتنافسون على المقاعد الفردية أن يجعلوا هما أصيلا من هموم معركتهم الانتخابية الحالية معالجة أسباب الفتنة وكشف كذب الادعاءات التي روجت لوقوعها والحيلولة بين ذئابها وبين الولوغ في دم المقدسات المصرية المسيحية والإسلامية مرة ثانية .

أما الحكومة وعلى الأخص الأجهزة البوليسية فيها فإن أملنا كبير في أدائها لدورها بمعناه الدقيق المتمثل في منع الجريمة وتعقب المجرمين ثم تسليمهم إلى النيابة العامة والقضاء العادي . وفي ألا تتجاوز ذلك إلى ممارسة دور لم تستعد بحكم تكوينها التنظيمي والتدريبي له . إلا إذا استطاعت أن تعين القائمين به عليه . وتيسر لهم تحقيق غاياته النبيلة وأهدافه السامية في وحدة الأمة وتوادها .

وفي الله مصر كل سوء وشرح صدور قياداتها المسلمة والقبطية للاستجابة لهذا النداء . اتقاء لفتنة أكبر لن تصيب الذين ظلموا خاصة . بل ستصيب الجميع الماشين فيها والقاعددين عن منعهم على سواء .

بالحوار والتحرك الشعبى

وليس بالأمن المركزى

اتصل بى الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير « الشعب » - وهو صديق قديم منذ الستينيات - راجيا أن أعلق بالرأى على ما كتبه د . محمد سليم العوا حول اقتراحاته فى معالجة الفتنة الطائفية من خلال الحوار بين كافة الأطراف ثم التحرك الشعبى لكافة القوى الوطنية والدينية وقد حذر سيادته من قصر العلاج على الأساليب البوليسية والاجراءات الأمنية .

● وقد شعرت من اهتمام رئيس التحرير على أن يجعل الحوار متصلا بين أطرافه كافة . أن هذا الاهتمام دليل حيوية واصرار ومشاركة من جريدة معارضة لتحاشي احتمالات التهاقم والتدهور لأحداث بدأت منذ شهور ولكنها كالمعتاد دخلت فى ظلام . التعقيم الاعلامى ، إلى أن تفجرت وتنازل بحيث أصبح من غير الممكن اخفاؤها فكان ذلك - خيرا وبركة - لأنه فتح المجال لكل مجتهد فتلاقت وتعانقت أصوات عاقلة كثيرة فكان الحوار بدلا من القنابل المسيلة للدموع .

دكتور ميلاد حنا . جريدة الشعب ٢١ مارس ١٩٨٧ .

● ولا أعتقد أن الاتصال بى كان بسبب انتمالى القبطى - رغم
عترارى بذلك - لأننى أشعر بصلق أن كلا متا يضع الانتماء الوطنى
لمصر فى صدر انتماءاته المتعددة الأخرى وفى لحظات الخطر والمحنة
تتوارى وتضمرب بقية الانتماءات إلى جانب الانتماء إلى مصر ومصر
وحدها .

وقد لمست ذلك بوضوح وجلاء عندما بادر الدكتور محمد سليم
العوا نفسه مع زملاء آخرين من قيادات التيار الإسلامى وبمبادرة
منهم لمناقشة ما يجرى لحوار حول ما يمكن أن نعمله سويا .

وعندما التقينا نسيت تماما أننى قبطى وشعرت أنهم قد نحا جانبا
انتماءهم إلى جماعة الإخوان المسلمين وكانت اللهفة كلها على أمن
وسلامة مصر .

جرى الحوار بيننا صافيا نقيا وشعرت وكأننا نعرف بعضنا بعضا
من سنوات طويلة . وكان واضحا من الحوار وتسلسلة أننا نتحدث
نفس اللغة ونفس طريقة التفكير .

ومن ناحية الشكل كانت لغتنا العربية واحدة بنات اللهجة
المصرية الواضحة وحتى أشكالك وقسمات وجوهنا فهى واحدة حتى
تصورت أن الدكتور محمد سليم العوا هو شقيقى من أبى وأمى وهو

كذلك بالفعل لأن الأب والأم هما مصر.

السحنة وتقاسيم الوجه واحدة أو قرية ولون البشرة الأسمر واحد لأنها قد تأثرت بشمس مصر التي صهرت المصريين في أقدم أمة ودولة عرفها التاريخ منذ الملك مينا.

لقد تخاشيت أن أتحدث عن «عنصرى الأمة» - وهذا مصطلح ورد كثيرا في أدبيات الحركة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ تحديا للشرح الذى أحدثه الاستعمار لتطبيق سياسته المعروفة «فرق تسد» - وذلك أننى على يقين بأننا بالفعل عنصر واحد بكل ما تحمله هذه العبارة من معان . فمن غير الممكن أن تفرق بين مسلم مصرى ومسيحى مصرى بأى طريق من الطرق ووفق أى معيار من معايير علم الاجناس إلا إذا ذكر الاسم ثلاثيا أورباويا . وقد حرص جيل ثورة ١٩١٩ أن يخفى هذه الظاهرة الشكلية بأن أطلق على أبنائه وبناته أسماء عربية تعبر عن صفة مشتركة أو علم من تاريخ الأمة العربية ... ومع الزمن اختفت هذه الفرقة المفرقة ...

ولنا إذن أن نفخر أن فى مصر ديارتين . فمصر هى بحق مهد الديانات السماوية الثلاث وإذا بحثنا فيما قبلها جميعا وجدنا أن كلمة «أمين» ماهى إلا ترديد لكلمة «أمون» المصرية القديمة .

دخلت المسيحية مصر قرب منتصف القرن الأول الميلادى عن طريق القديس مرقس أحد حواري المسيح (وهو الذى كتب أحد الأناجيل الأربعة والمعروف باسمه) ومن ثم فالمسيحية أصيلة فى بلادنا وترجع فى أصولها التاريخية إلى مكانة كنيسة روما الكاثوليكية فى الفاتيكان .

ودخل الإسلام إلى مصر وقت خلافة عمر بن الخطاب فى أوائل عهد الإسلام وكان دخوله بترحيب من أهلها فلم يكن فتحاً ولا غزواً كما كان فى أقطار أخرى . وظل الإسلام يتشرف فى الشعب الواحد فى مصر تدريجياً لعدة قرون إلى أن كان الأزهر فصار منارة للفكر الإسلامى واشترك فى صياغة الفقه والفكر والتشريع .

ولم يكن فى مصر - فى أية مرحلة من تاريخها الطويل - إلا لغة واحدة لشعبها الواحد . سادت الهروغليفية قرون الفراعنة إلى أن تطورت اللغة فكتب المصريون الهروغليفية بحروف يونانية مع الفاظ جديدة فسادت القبطية لغة واحدة لشعب واحد قروناً طويلة إلى أن حلت اللغة العربية لغة واحدة لشعب واحد لما يزيد الآن على ألف عام .

وهكذا تعايشت المسيحية مع الإسلام فى مصر نحو أربعة عشر قرناً وكونت من كل ذلك سبيكة حضارية ليس لها نظير إلا فى مصر .

فالمسيحية في مصر حضاريا وتراثا - وبصرف النظر عن العقيدة الدينية - هي مسيحية مصرية في كل ممارساتها وطقوسها وعاداتها تأثرت بكل من تراث المصريين القدماء كما تأثرت بالإسلام .

وفي الجانب المقابل فإن الاسلام في مصر - وبصرف النظر عن العقيدة الدينية - اسلام مصرى متأثر بكل التراث والتاريخ والحضارة في مصر... وعندما أستمع إلى الآذان المصرى وقراءات القرآن في مصر . لا أستطيع أن أمنع نفسى من أن أفكر في الحان الكنيسة القبطية وقلانسها وأتصور أن كلا منها متأثر بموسيقى والحان قدماء المصريين .

بل لعلى أصل إلى ما هو أبعد من ذلك . من أن أحد مميزات الشخصية المصرية المعاصرة هو هذه المعاشة الطويلة للديانتين الرئيسيتين في العالم : المسيحية والإسلام وكيف أن الشعب المصرى قد حاول أن يركز ويلقى الضوء على نقط الالتقاء بين الديانتين . وأن يكشف المساحة المشتركة بينهما وأن يتعد عن مناقشة الفقه والعقيدة فيما يتعلق بنقاط الخلاف أو التباين ومن هنا كانت هذه الشخصية الطيبة الوديدة التى تعى ماحولها ولكنها لا تجهر إلا بما يقبله الطرف الآخر ويبعده عن الفرقة .

وأعتقد أن ماتم في مصر عبر القرون من المعاشة والتداخل والحياة

المشتركة بين المسلمين والأقباط أدى إلى ترقية السلوك العام .. ما من جلسة تجمع مثقفين مصريين من أقباط ومسلمين تناقش هذه القضايا ، وألا وتلمس كيف تتبارى الأطراف المتناقشة لثبت بالدليل والبرهان ، أن الأخلاقيات والمبادئ الأساسية وبعض القصص الواردة في القرآن والانجيل واحدة بين الديانتين .

غالباً ما أضحك أو أخفى ابتسامتي تحت كمي ، لأنتى أعلم .. أكاديميا وعمليا وعلميا .. أن هنا نقط خلاف جوهرية من الناحية العقائدية والدينية ، ولكن الحضارة والأدب تجعل المشاركين يبرزون المسطح المشترك بين الديانتين لكى يؤكدوا أن مصر شعب واحد ينحدر من أصول واحدة ويسعى أن تبقى هذه الوحدة قوية تناطح الزمن . ومن هنا فإنه يفوت الفرصة على المزايدى أو مريدى الفرقة والذين يدفعون بجهل إلى شرح مصر من الداخل .

كثيرا مايسألنى الصحفيون الأجانب : هل ماحدث فى لبنان يمكن أن يحدث فى مصر ؟ .. كنت ولازلت أقطع بأن مصر ليست لبنانا ولن تتلبن مصر .

وكثيرا مايسألنى الصحفيون العرب : هل ماحدث فى إيران يمكن أن يتكرر فى مصر ؟ .. كنت ولازلت أقطع بأن مصر بتاريخها وتراثها غير إيران ولن تتحول مصر إلى إيران .

لقد علمنا التراث المسيحي أن « كل بيت ينقسم على ذاته
ينحرب » . كما علمنا التراث الإسلامي « أن الفتنة أشد من القتل »
وهكذا أدركنا جميعاً أنه ينبغي أن نعيش معاً في وطن واحد من
خلال دستور واحد وقوانين مشتركة واحدة .

لقد نص الدستور المصري في الفقرة الثانية من المادة الأولى على
أن « الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها
الشاملة » وأعتقد وأتمنى أن يستمر هذا النص حتى وإن جرت
تعديلات في مواقع أخرى من الدستور .

وتنص المادة الثانية من الدستور أن « الإسلام دين الدولة واللغة
العربية لغتها الرسمية وأن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي
للتشريع » .

وليس لدى حساسية حول موضوع أن تكون الشريعة الإسلامية
هي المصدر الرئيسي للتشريع . لأنها كذلك عبر قرون طويلة من
تاريخ مصر وقد قبل الأقباط - بحكم الرباط والنسيج الواحد - أن
يكون في مصر قانون واحد لشعب واحد . فيما عدا قوانين الأحوال
الشخصية (والتي تختص بالزواج والطلاق) . أما كل ما يتعلق
بالمعاملات والتعامل وقوانين الموارث وما أشبه فهي محكومة بقواعد

عامة وعبر القانون المدني الواحد والمأخوذ في كثير من أصوله من الشريعة الإسلامية .

ولعل وجه الخلاف يبرز عندما يتعلق الأمر بالتشريعات الجنائية والعقوبات . ولكن الخلاف هنا ليس بين الأقباط والمسلمين . لأن المشاهد هو أن فريقا ضخما من المصريين - أقباطا ومسلمين - يرون أن تطبيق هذه العقوبات عن طريق الحدود قد لا يتفق مع مقتضيات العصر وينبغي إيقاف النصوص في هذا الشأن مثلما اتفق على إيقاف النصوص التي تنظم أحوال الحرب وتوزيع الغنائم أو تنظيم العلاقة مع العبيد وعتقها .

* * *

لقد مرت على مصر أعاصير سابقة للفتنة الطائفية كان آخرها ما انتهى بمأساة الزاوية الحمراء عام ١٩٨١ ولكن الله سلم وعادت مصر إلى ما كانت عليه من صفاء . ومن غير المعقول أن نترك الأمور تدفعنا إلى غير مانشتي ، وليس في كل مرة تسلم الجرة . لأنه من غير المتصور أن تكون مصر محصنة طبيعيا ضد الفتن الطائفية كما لو كان لديها مصل سحري . وذلك أن أمر المحافظة على وحدة شعب مصر قد أصبح أكثر صعوبة وبالذات في الفترة الأخيرة فالحرب الأهلية في لبنان قد استشرت واختلط الحابل بالنابل ولا زالت نيرانها تشتد كل يوم

رغم مضي مايزيد على عشر سنوات على قيامها . والحرب العراقية
الإيرانية تزداد اشتعالا بعد أن اتضح أن إسرائيل وأمريكا يقدمان
السلاح لإيران حتى تظل الحرب مستمرة خدمة لمخططات إستعمارية
تهدف إلى ادخال عدد آخر من دول المنطقة في مستنقع الطائفية
والتشردم .

لقد وقعت إسرائيل معاهدة كامب ديفيد ولكنها تأكدت أن
الشعب المصري رافض التطبيع معها ولذلك فإن الصراع الهادئ قد
ينقلب فجأة ودون مقدمات إلى صراع ساخن يصعب التحكم فيه أو
التنبؤ بنتائجه .

ومن هنا نلمس أن هناك من يخطط لمصر لكي تتعرض بين الحين
والآخر لأعاصير الفتنة ومن هنا أيضا كانت أهمية تضافر القوى الوطنية
لمقاومة هذه الأعاصير التي ظهرت مؤخرا والتي سيستمر ظهورها بين
الحين والآخر وحتى نهاية القرن فيما يبدو .



أخلص من كل هذا إلى تأييد الفكرة المحورية التي طرحها الأخ
العزیز د . محمد سليم العوا من أنه « ينبغي أن يأخذ تضافر القوى
الوطنية والدينية - هذه المرة - شكلا عمليا ومباشرا وفورا فتكون في

القرن والمدن والأحياء لجان شعبية خالصة تكون مهمتها ترسيخ روح الأخوة الإنسانية بين أبناء مصر جميعا ثم حماية أماكن العبادة والمقدسات الدينية كلها من أى محاولة للعبث بأمنها أو تعريضها للخطر .

إن هذا الاقتراح العملى يجد صدى فى نفسى يقينا . ويدل على توارد الخواطر فقد كنت قد طرحته عام ١٩٨٠ - وفى ظروف مشابهة - فى كتابى نعم أقباط ولكن مصريون ، لأن يقينى أنه لن يحمى وحدة شعب مصر إلا شعب مصر ذاته . كما وأن أية قوى خارجية لن تستطيع أن تعبت إلا إذا كان لفعالها صدى وتعاطف من داخلنا .

ولتأذنوا لى - كمهندس أنصف بالواقعية - أن أعقب بتأييدى على هذا الاقتراح بالإضافات الآتية :

١ - كما قامت كافة الأحزاب بأعمال موحدة فى السابق . فإن الأحزاب المصرية بما فيها وفى مقدمتها الحزب الوطنى الديمقراطى مدعوة للمبادرة بتكوين لجنة عامة للمحافظة وتدعيم الوحدة الوطنية من كل الأحزاب والقوى الوطنية والشخصيات العامة وأن يكون ذلك ضمن وعلى قمة اهتمامها أثناء المعركة الانتخابية وما بعدها .

٢ - أن تضم هذه اللجنة العامة واللجان الفرعية في الأقاليم والقرى كافة العناصر الشريفة والمقبولة من المواطنين دون التقيد بالانتماء الحزبي لأن هذه قضية قومية تمس الوطن كله وتتجاوز الأحزاب وسوف نجد في كل قرية مجموعة من بسطاء المصريين يحرصون على الوحدة الوطنية ولهم احترام من جميع الأطراف والأحزاب .

٣ - على أقباط مصر أن يتحركوا ويتزعموا عنهم كل توجه سلبى خصوصا وأن المبادرة الآن جاءت من الاتجاه الإسلامى فى مصر وهذه مكرمة مضيئة فى تاريخنا .

٤ - على الحكومة أن تركز جهدها من أجل رفع التوعية من خلال أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة . علاوة على اهتمام رجال التعليم والجامعات بنشر وتنمية وادكاء روح الوحدة الوطنية .

٥ - إن وجود خطط واضحة لحل مشاكل الناس الحياتية واليومية لمواجهة الغلاء والمساكن التى تنهار وتحلى اداريا والمواصلات وما إليها . ووضوح أن هذه المشاكل وغيرها مستحل فى زمن معقول . إن هذا المناخ من خلال حوارات ديمقراطية هو السبيل لتزع فتيل القلق من الشباب للاطمئنان على مستقبله ومن ثم تقبل حملات الوعي السياسى والوطنى والاجتماعى .

إن تحقيق مكاسب وانتصارات في مجال الوحدة الوطنية ليست
مسألة سهلة ويحتاج إلى نفس طويل وإلى تضافر كل القوى الوطنية
المحبة لمصر.

« جنب الله بلادنا المكاره وحفظها من كل سوء . »

وبعد

لقد كان الهدف من شر هذا الحوار أن تكون كلمة جيلنا في مسألة الأقباط والإسلام قد قيلت وسجلت . شهادة لنا أو علينا .

وفي الوقت الذي طلب إليّ فيه أن أراجع تجارب الطبع كانت الصحف المصرية كلها تتناول هذه المسألة . من خلال تناولها لمحنة الفتنة الطائفية التي ادلعت نيرانها في بعض مدن مصر وقراها خلال الشهور الأولى من سبتمبر هذه .

وقد كان تناول الصحفي للمسألة في مجمله تناولاً غير مجدٍ . لا في التأثير على الأحداث . فقد كانت بدأت وانتهت قبله . ولا في وضع المسألة وضعها الصحيح . وعرضها العرض العلمي السليم لأن الذين كتبوا فيها كانوا - جلّهم - غير مؤهلين للتناول العلمي الدقيق . فاكثفوا بتناول عاطفي هادئ وصحيح أحياناً . ولكنه كما قلت غير مجدٍ . وصاحبٍ ومثيرٍ أحياناً أخرى . فجمع إلى عدم جدواه ضرر تناول الحاطي . والتأثير الخطر . على العقول والنفوس .

وأهم أمثلة هذا النوع الأخير من التناول ما كتبه كاتبان . يعدان مرموقين . في صحيفتين يوميتين حكوميتين . في أسبوع واحد يلمحان فيه - بل يصرحان أحيانا - باتهام التيار الإسلامى بآثاره الفتنة الطائفية . مباشرة أو تسبيا . بل يصرحان أحيانا . بأن جماعة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص هى المسئولة عن ذلك .

بل إن هذين الكاتبين بلغا من رغبتهما فى إلقاء التهمة على التيار الإسلامى حد استنكار أن يكتب بعض الإسلاميين فى الصحف التى يتاح لهم الكتابة فيها . مستكرين الأحداث الطائفية . مبينين رأى الإسلام فى العلاقة الواجبة بين المسلمين وإخوانهم فى الوطن من غير المسلمين . ومعبرين عن تصورهم لحقيقة موقف الأقباط . بوجه خاص . من الإسلام وشريعته .

وقد شذ عن هذين النوعين من التناول الصحفى للمسألة عدد قليل جدا من الكتاب . جمعهم أنهم مشغولون بالقضايا العامة اشتغال المفكرين لا إشتغال المراقبين الصحفيين . ونشر آراء هؤلاء شهادذ مضافة إلى ماضته صفحات هذا الكتاب . من آراء بعض أبناء جيلنا أن فى مصر - دائما بإذن الله - من يعرفون الحق فيعبرون عنه بصديق . ويتوجهون من الأمة إلى ضآئرها وعقولها . لا إلى غرائرها وشهواتها .

وإلى أهل الرأي فيها لا إلى الغوغاء والذهماء . وإلى أولى الألباب لا إلى أصحاب المناصب والألقاب .

وظنى - بل يقينى - أنه يمثل هؤلاء . ويتناول كتناولهم لهذه القضية . نحفظ للأمة عقلها . ويتأسك بنيان « جماعاتها » المكونة « لكلها » .

والدفاع عن التيار الإسلامى وعلى الأخص جماعة الإخوان المسلمين فيما رُمى به من إثارة للفتنة الطائفية أو التحريض عليها . أو التمهيد لها . ليس محله هذه الصفحات . فضلا عن أن سخف الاتهام وتفاهة ما أقيم عليه من أسباب يجعلان التصدى له من فضول الكلام الذى يتره العقلاء أنفسهم عنه .

لكن بعض تناول الجاد يقتضى التنويه به والإشارة إليه . ففى ملاحظات طارق البشرى الأربع (المصور ٢٧ مارس ١٩٨٧) جدٌ كثير . وتأمل ينبغى اننظر فيه بقدر ما يستحقه . لصفاء النظرة التى صدر عنها . ودقة العبارة التى صيغ بها . ولبسه للمسائل ذات الحساسية الفائقة بصدق ووضوح .

ينبغى أن نذكر من هؤلاء - روى البشرى - عادل حسين - وفهمى هويلتى .

ففي الملاحظة الأولى : يحدد طارق البشرى مايشيع العصبية وروح المحاربة لدى أية جماعة بأنه مايلحقها من عدوان أو مايشيع لديها من افتقاد للأمن الجماعى . ونحن على اتفاق تام مع طارق البشرى في أن من واجبنا أن نحافظ . بكل ما أوتينا من وسائل . على حق كل جماعة من الجماعات المكونة لهذا الوطن في المحافظة على نفسها وأفرادها . وإلا فتحنا باب التعصب الذى يهدد الكيان الأكبر - كيان مصر نفسها - بتدمير لا يستطيع أن يوقفه أحد .

وفي ملحوظته الثانية : يلمس طارق البشرى بحسٍ مرهف أن تكرار حوادث الفتنة الطائفية منذ عام ١٩٧٣ إلى ١٩٨٧ يجعلنا في واقع الأمر في مواجهة نشاط حركى ينشئ في الوجدان حركة مفاصلة ومجانبة بين الأقباط والمسلمين ، وهذه الحركة ستصبح إن لم يتم التصدى لها بسرعة . وبرد فعل مناسب . عادةً مصريةً تحيل حياتنا إلى عراقٍ مستمر وعنف متكرر يعقل فيه كل جانبٍ عن حق الجانب الآخر في الهدوء والاستقرار . والنماء والأمان . في الوطن المملوك للجميع والذي يجب أن يكون محروسا وملافعا عنه من الجميع . فمن المسؤول عن هذا النشاط الحركى الجديد ؟ ومن بدأه ؟ وأينا كان الفاعل وأينا اكتفى برد الفعل ؟ وأينا دعا إلى وحدة عاقلة في مواجهته وأينا استجاب وأينا لم يستجب ؟ كل هذه الأسئلة تحتاج إلى أجوبة بل إن كل سؤال

نحتاج إلى تحرك حقيقى لإعادة الأمور إلى نصابها الآن . وغدا . وإلى الأبد إن استطعنا .

وأهم ما فى الملاحظة الثالثة . بل لعله أهم ما فى الملاحظات جميعا . التحذير القارع من . قولة إن أمن القبطى وضمان وجوده السياسى والاجتماعى مرتبطان بإضعاف إسلامية المسلم . فالمسألة على هذا النحو توضع فى صيغة علمانية لن تفضى إلا إلى صراع عقائدى ولن يتم إضعاف الإسلام فى مصر لحساب الأقباط بل إنه تم فى الماضى . ويسعى الساعون إلى إتمامه فى الحاضر والمستقبل . لحساب الحضارة الغربية التى تكسح قبطية القبطى فيما تكسح من ثوابت هذا البلد . والمسلمون والأقباط يواجهون فى ذلك معا غول الحضارة الوافدة وهو خطر واحد على الجميع . واجهناه فى الماضى عسكريا وسياسيا واقتصاديا . ولا مفر من أن نواجهه معا فكريا وحضاريا .

وفى ملاحظته الأخيرة : يقرر طارق البشرى أن التيار المغترب . الذى يسود بيئتنا السياسية والاجتماعية . لا ينكر على التيار الإسلامى حقه فى الظهور فقط ولكنه يجحد حقه فى الوجود . وفى الاستمرار فى هذه الديار . وكأن الوطن لا يتسع له . وخطر هذا التعامل مع التيار الإسلامى . فى نظرنا - خطر ماحق لأنه لا يدفع إلا إلى عمل لا يقره القانون . وفى هذا النوع من العمل تنعدم الرقابة الاجتماعية الراشدة .

ويضع صوت العقل في مواجهة أصوات الاحتجاج على العنف
والضغين . ويختفي العمل المثمر المستير في ظل اكتساح العمل العاطفي
الأهوج نطاقت انرجاك والنساء . التي لا تجد لها مجيبا إلا التنظيمات
الخفية المضطهدة .

ولا يمكن أن يكون هذا الحوار كاملا إلا بقراءة ملاحظات عادل
حسين عن دور التحالف الإسلامي بين الإخوان المسلمين وحزبي العمل
والأحرار في مواجهة العلاقة بين الأقباط والإسلام مواجهة صحيحة
عاقلة (الشعب ٢٨ مارس ١٩٨٧) . وملاحظات فهمي هويدى
البالغة الأهمية التي نشرها في الأهرام (٣١ مارس ١٩٨٧) بعنوان :
هوامش على أوراق قبطية .

وإذا كان مجموع هذا الحوار يشير كثيرا من القضايا . ويرد على كثير
من التساؤلات فإن يقبى الذى لا يداخله شك أن الإسلام في مصر
والمسيحية فيها لا خيار لها إلا أن يعيشا دائما كما عاشا الماضى كله : إخوانا
في وحن واحد تستعصى الأواصر الرابطة بينهما على التمزق والتفكك .

ويقبى أن الأقباط - عقلاؤهم ومتدينوهم على الأقل - لا ينقمون
شيئا على الإسلام أصلا . ولا يجحدون في المسلمين إلا ما يجد المسلمون
فيهم من أخوة ومودة وعلاقة أبدية لاتصلح الحياة إلا بهما .

بهذين اليقينين معا أقدمت على بدء هذا الحوار . وبها أعتقد
أننى . وغيرى من المشاركين فيه . سنستمر فى أداء دورنا فى المحافظة
على هذا الوطن : استجابة لتكاليف ديننا . وحرصا على أمن وطننا .
وأداءً لحقه علينا .

والله وحده المسؤول أن يجعل العمل كله خالصا لوجهه . وأن
يتقبل جهاد المجاهدين ويجزى به خيرا ما وعد من جزاء . وأن يتجاوز عن
القاعدين . ويهدى إلى سبيله الضالين والجاهلين .

محمد سليم العوا

الفهرس

٥	إهداء
٩	تقديم
١٣	الأقباط والشرعة : الوضوح المطلوب
١٧	الأقباط والشرعة الإسلامية : نعم للحوار والوضوح
٢٣	واجب الأقباط العاجل :
٢٧	النظام الإسلامي ووضع غير المسلمين
٥٤	الفتنة الطائفية : من المستفيد ؟ وكيف يكون العلاج ؟
٦٢	الحل بالحوار والتحرك الشعبي وليس بالأمن المركزى .
٧٤	وبعد

رقم الإيداع ٣٧٦٩ / ٨٧

مطابع الشروق

القاهرة: شارع جولاخي - قفان، ٧٧١٨١ - ٧٧١٨٧ - بركة، شروق - فاكس، ٥٥٥١ SHROK UN
بغروت - ص ٢، ٨٠٦٤ - قفان، ٧٦٤٥٩ - ٨١٧٧٦ - ٨١٧٧٣ - بركة، بركة - فاكس، ٥٥٥١ SHROK UN

هَذَا الْكِتَابُ

إن مسألة : « الأقباط والإسلام » التي تدور حولها حوارات هذا الكتاب مسألة متجددة ، لن يكف أعداء مصر المتربصين بها عن السعي لإثارتها من حين إلى حين .

ومن المهم ، لذلك ، أن تكون كلمة الفريقين - المسلمين والأقباط - فيها مسموعة ومعلنة ، ومحفوظة . فإنه إذا كانت الأجيال التي سبقتنا في الحياة على أرض هذا الوادي الطيب المبارك قد استطاعت دائماً أن تتجاوز مخنها وضغائن السفهاء من أبنائها ، ليخلص الوادي لأبنائه ، مستظلين جميعاً بظل السماء التي يدين بالعبودية لخالقها أبناء الهلال وأبناء الصليب معاً ، فإن جيلنا ينبغي له أن يقول للأجيال التالية كلمته ، ويعلن عقلاء الأمة جميعاً - مسلمين وأقباطا - براءتهم وبراعة أهل دينهم - العارفين به والمتبعين لأحكامه - من هذا العدوان الآثم على أهل الأديان وأماكن العبادة المقدسة .

د. مَحْمُودُ سَالِمُ عَرُورَا